

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٨٩٥٣

الثلاثاء، ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة سييد	(النرويج)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد ليونيدتشيونكو
	ألبانيا	السيدة بيبي
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة الحفيتي
	أيرلندا	السيد غالغر
	البرازيل	السيدة دي سوزا شميت
	الصين	السيد تيان بنغسو
	غابون	السيد نانغا
	غانا	السيد بوتنغ
	فرنسا	السيدة لوباتو
	كينيا	السيد كاريوكي
	المكسيك	السيد أوتشوا مارتينس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة مودريك
	الهند	السيد سيتيا/السيد رافيندران
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد باين

جدول الأعمال

حماية المدنيين في النزاع المسلح

الحرب في المدن: حماية المدنيين في السياقات الحضرية

رسالة مؤرخة ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة

للنرويج لدى الأمم المتحدة (S/2022/23)

وفقا للإجراء المبين في رسالة رئيس مجلس الأمن المؤرخة ٢٧ آذار/مارس ٢٠٢٠ موجهة إلى الممثلين الدائمين للدول الأعضاء في مجلس الأمن (S/2020/372)، الذي اتفق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩، تُستكمل هذه الوثيقة الرسمية لمجلس الأمن بوثيقة تجميعية للمرفقات (S/2022/54) تتضمن البيانات التي يقدمها المهتمون من غير أعضاء المجلس.



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-23970 (A)



استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/٠٥ .

تميز في جميع الأوقات بين المدنيين والمقاتلين، وبين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية - في شكل معاهدة، إلى جانب مبادئ التناسب وأخذ الاحتياطات الواجبة عند شن هجوم.

وتشكل تلك المبادئ اليوم الأساس الذي لا جدال فيه للقانون الدولي الإنساني الذي يحكم سير الأعمال العدائية في جميع النزاعات المسلحة.

(تكلم بالفرنسية)

وبالنسبة للدول الراغبة في الامتثال، فإن ما ينبغي عمله واضح: ينبغي التصديق على معاهدات القانون الدولي الإنساني واعتمادها كقانون وطني وإدماجها في العقيدة العسكرية وفي التدريب وصنع القرارات العملية والإجراءات التأديبية.

(تكلم بالإنكليزية)

وعلىنا جميعا التزام بفهم عواقب أفعالنا. إن البيئة الحضرية معقدة والاحتياطات التي يتطلبها القانون الدولي الإنساني تشمل فهم الآثار المتوقعة للهجمات - من سيموت ومن سيُشرد ومن ستُدمر منازلهم ومن ستتأثر صحتهم في كل الأوقات.

ويتعين علينا أن نأخذ في الاعتبار الأدوار المختلفة للرجال والنساء والفتيان والفتيات ومجتمعاتهم المحلية وكيف يؤثر ذلك على احتمال إصابتهم أو مقتلهم أو تعرضهم للعنف الجنسي والجنساني. ومن الأهمية بمكان أن تفهم جميع أطراف النزاعات المسلحة احتياجات وأولويات الحماية المحددة للنساء والفتيات.

وعندما تنتهك دولة أو جماعة مسلحة القانون، يتعين علينا أن نتجاوز الإدانة الطقوسية وأن نتخذ إجراءات. وقد شهدنا ذلك يحدث بشكل أقل تواترا على مدى السنوات العشرين الماضية لأن حق النقض يكبل مجلس الأمن في كثير جدا من الأحيان. ومنذ عام ٢٠١١، مُنح المجلس ١٦ مرة من اتخاذ الإجراءات اللازمة بشكل عاجل بشأن سورية، بما في ذلك معالجة بعض الجوانب الإنسانية الأكثر إلحاحا للحرب الأهلية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أذكر جميع المتكلمين بالألا تزيد بياناتهم على أربع دقائق حتى يتسنى للمجلس إنجاز عمله بسرعة. وستنبه الأضواء الومضة على أطواق الميكروفونات المتكلمين لإنهاء ملاحظاتهم بعد انقضاء أربع دقائق. أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد راي (كندا) (تكلم بالفرنسية): أشكر حكومة النرويج على جهودها الرامية إلى وضع حماية المدنيين في صميم رئاستها لمجلس الأمن.

(تكلم بالإنكليزية)

نظرا للوضع العالمي اليوم، فإن هذه ليست مناقشة نظرية. فكلنا نعلم أن حياة الناس على المحك حقا. وعندما ننظر إلى بقايا أجزاء كبيرة من مدن تاريخية ومن مناطق نزاعات في جميع أنحاء العالم، نرى مشاهد حطام تُذكرنا بالحرب العالمية الثانية: المباني المدمرة والذخائر غير المنفجرة وجبال الحطام على مد البصر.

لقد كانت تلك المدن فيما مضى مراكز مزدهرة تضم أسواقا ومدارس وأماكن عبادة ومستشفيات وأعمالا تجارية صغيرة. ويجب عدم تكرار هذه الأمثلة أو الإضافة إليها.

إن التزامنا الأول، بوصفنا دولا أعضاء، هو احترام ميثاق الأمم المتحدة وتجنب العدوان. وأود أن أذكر الجميع بما نصت عليه الفقرة ٤ من المادة ٢ من الميثاق:

”يتمتع أعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة“.

وبعد ٣٠ عاما من الحرب العالمية الثانية وتوقيع الميثاق، تفاوض العالم على البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف. وأخيرا، جرى تدوين المبدأ الحديث للتمييز - وهو أن أطراف النزاع المسلح يجب أن

وفي السياق نفسه، شاركت اليابان في تقديم القرار ٢٥٧٣ (٢٠٢١)، بشأن حماية الأعيان التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين، وتويد الشعور ببالغ القلق إزاء شن الهجمات العشوائية على المناطق المكتظة بالسكان وإقامة المواقع العسكرية فيها، فضلا عن أثارها المدمرة على المدنيين.

وتشارك اليابان بنشاط في الأنشطة التنفيذية لمساعدة المدنيين المتضررين من النزاعات المسلحة، ولا سيما في البيئات الحضرية. فعلى سبيل المثال، لطالما دعمت اليابان سكان غزة، بما في ذلك عن طريق المساهمة في مشروع التأهب للنزاعات والحماية منها التابع لدائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، والذي أدى بشكل كبير إلى خفض عدد الإصابات الناجمة عن الذخائر المتفجرة من خلال التوعية بالمخاطر على نطاق واسع. كما تشرع اليابان في دعم مشروع الحد من مخاطر المتفجرات الذي تنفذه دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام في إثيوبيا.

واليابان مصممة على مواصلة بذل كل جهد ممكن لحماية المدنيين في النزاعات المسلحة. وسنواصل العمل عن كثب مع الدول الأعضاء الأخرى، ومنظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الإنسانية الدولية، ومنظمات المجتمع المدني من أجل المساهمة في ذلك المسعى.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية) أعطي الكلمة الآن لممثل إكوادور.

السيد إسبينوسا كانييساريس (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أتيت لي الفرصة في الأسبوع الماضي للمساهمة في المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن (انظر S/PV.8949). وبالإضافة إلى ذلك، تابعت عن كثب المناقشة بشأن الشرق الأوسط وجلسة الإحاطة بشأن كولومبيا. لقد كان شهر كانون الثاني/يناير شهرا حافلا بالنسبة للمجلس، وأود أن أعرب عن تقديري للنرويج على الطريقة الشاملة للجميع التي أدارت بها رئاستها. إن المناقشة المفتوحة اليوم حيوية للهدف الأساسي لهذه المنظمة المتمثل في حماية البشر ورفاههم وسلامهم.

ولهذا العام أيضا أهمية محورية للجهود الرامية إلى المضي قدما في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة (قرار الجمعية العامة ٢٥٦/٧١،

ويتعين على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تتبري لمجلس الأمن عندما يُعزّل حق النقض إرادة المجلس وأن تضغط عليه من أجل الوفاء بولايته أو إيجاد سبل بديلة للمعالجة الجماعية في إطار ميثاق الأمم المتحدة.

وخلاصة القول أن الالتزام الأول لجميع الدول الأعضاء والأمين العام والأمانة العامة هو منع نشوب النزاعات المسلحة والعدوان. كما أننا مدينون للذين قُتلوا وشُوهوا وشُردوا بسبب الهجمات غير المشروعة باتخاذ كل التدابير العملية لضمان التزام أطراف النزاعات المسلحة بالقانون. أجل، إن القانون الدولي الإنساني هو القانون. ولدينا بصورة جماعية في الواقع الوسائل اللازمة للقيام بذلك. والسؤال هو: هل توجد لدينا الإرادة؟

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد إيشيكاني (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى النرويج على عقد هذه الجلسة الهامة. وأود كذلك أن أشكر الأمين العام ورئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر وغيرهما على إحاطاتهم.

تعلق اليابان، بوصفها مؤيدا قويا لمفهوم الأمن البشري، أهمية كبيرة على حماية المدنيين في النزاعات المسلحة، ولا سيما في المناطق الحضرية. فحرب المدن تتسبب في مقتل وإصابة عدد كبير من المدنيين وفي نزوحهم، كما أنها تدمر الهياكل الأساسية المدنية الحيوية وتعطل الخدمات الأساسية. وتعوق المتفجرات من مخلفات الحرب إعادة إعمار المدن وتمنع عودة النازحين والعودة إلى المدارس واستعادة سبل كسب العيش. ويجب على مجلس الأمن والدول الأعضاء اتخاذ إجراءات ملموسة لمنع هذه الآثار المأساوية للحرب في المدن وتخفيفها.

وفي هذا السياق، انضمت اليابان إلى بيان مجموعة الأصدقاء المعنية بحماية المدنيين في النزاعات المسلحة. وتؤكد اليابان مجددا على أن القانون الدولي الإنساني يوفر أساسا قانونيا قويا لحماية المدنيين في النزاعات المسلحة، بما في ذلك في المدن.

بالسكان. ونؤكد في هذه المناسبة على إدانتنا لاستخدام هذه الأسلحة، وعلى التزامنا بمواصلة دعم جهود الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر والمجتمع المدني لتعزيز التنفيذ الفعال للقانون الدولي الإنساني وتخفيف الأثر والمعاناة الناجمين عن النزاعات.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية) أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد كيتشيلي (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): نشكركم، سيدي الرئيسة، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة وتوجيه الاهتمام الدولي إلى الحرب في المدن.

إن الحروب في المدن ليست بظاهرة جديدة. وقد أنشئت الأمم المتحدة نفسها في أعقاب تدمير مدن في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، فإن التاريخ يعيد نفسه مع عواقب مدمرة. ولا تزال أطراف النزاع تشن هجمات تستهدف المدنيين وتدمر الهياكل الأساسية المدنية.

ويستضيف بلدي ما يقرب من ٤ ملايين لاجئ سوري، فر الكثير منهم من المدن التي استهدفها النظام. وعند عودتهم في المستقبل، فإنهم سيفعلون ذلك وهم يعلمون أن الحياة لن تعود كما كانت أبداً. ويواصل النظام السوري وداعموه استهداف البنية التحتية المدنية في المدن.

ومؤخراً، جرى استهداف محطة العرشاني لتوزيع وضخ المياه القريبة من وسط إدلب. وقد أضر ذلك الهجوم المتعمد بما يقرب من ٢٥٠ ٠٠٠ مواطن سوري. وتزيد هذه الانتهاكات من خطورة الحالة الإنسانية على أرض الواقع.

إن المنظمة الإرهابية لحزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب تستهدف أيضاً المدنيين والهياكل الأساسية المدنية شمالي سورية، حيث لقي أكثر من ٣٥٠ مدنيا حتفهم جراء تلك الهجمات في العام الماضي فقط. وأصبح من المعروف للجميع الآن أن حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب يطلق سراح عناصر تنظيم داعش من المخيمات في شمال شرق سورية مقابل مكاسب مالية أو لارتكاب أعمال إرهابية.. كما تستهدف المنظمة الإرهابية المستشفيات

المرفق)، الذي اعتمد في المؤتمر المعني بالتنمية الحضرية المستدامة، المؤئل الثالث، المعقود في كويتو، إكوادور، الذي يعترف بالأثر الإنساني للحرب على المناطق الحضرية. وفي الفقرة ٣٠ منه، نسلم بالحاجة إلى أن تواصل الحكومات والمجتمع المدني دعم تقديم خدمات حضرية قادرة على التكيف أثناء النزاعات المسلحة، ونسلم أيضاً بالحاجة إلى التأكيد مجدداً على الاحترام التام للقانون الدولي الإنساني.

المعادلة بسيطة ولكنها مؤسفة: فالحرب والعنف المسلح يشكلان عقبة تحول دون تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ومن خلال إعلان كويتو بشأن المدن والمستوطنات البشرية المستدامة للجميع، التزمنا بدعم التحول من نهج رد الفعل إلى نهج استباقي، وبناء القدرة على الصمود والاستثمار فيها، مع كفالة توفير استجابات فعالة لتلبية الاحتياجات الفورية للمتضررين من النزاعات المسلحة. واتفقنا أيضاً على إيلاء اهتمام خاص للبلدان التي تمر بحالات نزاع والبلدان الخارجة من النزاعات، وكذلك البلدان التي تخضع للاحتلال الأجنبي.

وأعرب عن امتناني على الإحاطات التي قدمت في هذا الصباح. ويشاطر بلدي مقدّم الإحاطات قلقهم إزاء المعاناة المتزايدة في مناطق النزاعات، على النحو المبين أيضاً في التقرير السنوي للأمين العام (S/2021/423).

إن أعمال العنف والتهديدات والهجمات التي لا يزال مقدمو الرعاية الصحية يعانون منها، حتى بعد ست سنوات من اتخاذ القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦)، غير مقبولة. وترفض إكوادور وتدين الهجمات المستمرة على مرافق الخدمات الصحية والمدارس. كما ندين ونرفض استخدام الفضاء الإلكتروني لتدمير البنية التحتية الحيوية أو الإضرار بها.

ويجب على المنظمة وجميع كياناتها، بما في ذلك مجلس الأمن بصفة خاصة، أن ترقى إلى مستوى التحدي المتمثل في حماية السكان المدنيين والأصول التي لا غنى عنها لبقائهم. ولهذا السبب شاركت إكوادور في تقديم القرار ٢٥٧٣ (٢٠٢١). ويجب على المجلس أن يعزز جهود المنظمة لمكافحة استخدام المتفجرات في المناطق المأهولة

في مناسبات عديدة، مسألة حماية المدنيين فضلا عن البنى التحتية والخدمات الأساسية، بما في ذلك حماية التعليم، ولكن الحالة في الميدان لا تزال تبعث على القلق العميق. وفي ضوء ذلك، يرحب الاتحاد الأوروبي بمناقشة الطرق التي تخاض بها النزاعات الحضرية المعاصرة والعواقب الإنسانية المدمرة التي تسببها والإجراءات اللازمة لتوفير حماية أفضل للمدنيين.

وتقع مسؤولية حماية المدنيين، في المقام الأول، على عاتق من يخوضون الحروب. وفي ذلك الصدد، يدعو الاتحاد الأوروبي أطراف النزاعات إلى التأكد من امتثالها للقانون الدولي الإنساني وإيلاء الاعتبار الواجب للتحديات المحددة التي تشكلها السياقات الحضرية أمام المدنيين والهياكل الأساسية المدنية. ويشعر الاتحاد الأوروبي بقلق بالغ أيضا إزاء التحديات المرتبطة باستخدام العشوائي للأسلحة المتفجرة في المناطق المكتظة بالسكان، بما في ذلك بالقرب من المستشفيات أو المدارس أو الجامعات أو على طول الطرق المؤدية إليها أو منها، وتأثير ذلك على المدنيين. وفي ذلك الصدد، نشكر أيرلندا على العملية التشاورية، التي تتسم بالشفافية وشمول الجميع، بشأن حماية المدنيين في حرب المدن والتي تهدف إلى وضع إعلان سياسي لتناول العواقب الإنسانية. ويجب على المجتمع الدولي أيضا أن يتخذ موقفا أكثر صراحة بدعوة جميع أطراف النزاعات المسلحة إلى احترام القانون الدولي الإنساني، وذلك بوسائل من بينها إدانة انتهاكات القانون الدولي الإنساني وإيجاد حلول سياسية وعملية لحماية المدنيين والمرافق الحيوية للسكان المدنيين وضمان الحفاظ على الخدمات أو استعادتها وإنهاء الاستخدام العسكري للمدارس متى كان ذلك غير قانوني وكفالة المساءلة عن جميع انتهاكات القانون الدولي الإنساني وتجاوزات حقوق الإنسان من أجل التأكد من تحقيق العدالة للضحايا.

ويجب على المجلس أن يبذل المزيد من الجهد لكي يضطلع بدور رئيسي في حماية المدنيين في حالات حرب المدن. ويمكن أن يفيد إصدار المجلس لبيانات محددة يعرب فيها عن الشواغل الخاصة المرتبطة بالحرب في المدن، بما في ذلك الإقرار بتفاوت أثر النزاع المسلح

والمراكز الطبية، وتواصل تجنيد الأطفال وتمنع السكان المدنيين، بمن فيهم الأكراد السوريون والأيزيديين، من العودة إلى ديارهم.

إن انعدام المساءلة يدل على فشلنا الجماعي في منع وقوع الانتهاكات، بل وتكرارها. يجب أن نتخذ إجراءات الآن لننشئ آليات للمساءلة ونقدم تلك القائمة من أجل وضع حد للإفلات من العقاب.

لقد أقر مجلس الأمن رسميا في عام ١٩٩٩ بأن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة مسألة تتعلق بالسلم والأمن الدوليين. ومنذ ذلك الحين، مر أكثر من ٢٠ عاما، وهي مدة أتاحت مجالا كافيا لإيجاد الأدوات اللازمة لتعزيز تلك الخطة. ومع ذلك، فإن الديناميات والقرارات الداخلية للمجلس قلصت دور الأمم المتحدة إلى التدخل في أعقاب وقوع الحدث.

إننا بحاجة إلى موقف موحد من مجلس الأمن. وننتوقع من المجلس أن يتحمل مسؤوليته من أجل منع المعاناة وتخفيفها في جميع أنحاء العالم.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الأوروبي بصفته مراقبا.

السيد سكوغ (تكلم بالإنكليزية): أشكر النرويج على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المهمة. ويسرني أن أخطب مجلس الأمن باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. ويؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد، وهي: تركيا وجمهورية مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وألبانيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل البوسنة والهرسك، فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

إذ أن العديد من المدن المكتظة بالسكان أصبحت ساحة اقتتال رئيسية للنزاعات المسلحة، فإن حماية المدنيين في مواجهة حروب المدن ما فتئت تشكل تحديا حاسما. وتأتي العواقب الإنسانية لأعمال العدائية في المناطق الحضرية في شكل مباشر وغير مباشر وفوري وطويل الأجل وغير مرئي ومرئي. وقد تناول مجلس الأمن،

حديثاً للعمل مع الجهات الفاعلة في مجال التنمية خلال مرحلة الإنعاش المبكر، بما في ذلك عن طريق إزالة المتفجرات من مخلفات الحرب. وبالنظر إلى تزايد نطاق حروب المدن، يجب أن نضاعف جميعاً جهودنا الرامية لحماية المدنيين والهياكل الأساسية اللازمة لبقائهم.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل شيلي.

السيد فيدال (شيلي) (تكلم بالإسبانية): تود شيلي أن تشكر البعثة الدائمة للنرويج على عقد هذه الجلسة. ونثني على النرويج لإيلائها هذه الأهمية للمسألة قيد المناقشة، وهو ما أبرزه بشكل أكبر ترؤس رئيس وزراء النرويج للجلسة (انظر S/PV.8953). ونغتتم هذه الفرصة أيضاً لنشكر مقدمي الإحاطتين على مداخلتهما (انظر S/PV.8953).

لقد كُلفنا بواجب حماية المدنيين. ويستحق ذلك الواجب تحري أقصى قدر من التدقيق والالتزام في الطريقة التي نتناوله بها، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بالمناطق الحضرية. فهذه هي المناطق التي نشهد فيها، نتيجة لسرعة وتيرة التحضر، مدى تأثير حرب المدن، التي يُقدّر أنها تؤثر على ٥٠ مليون مدني في جميع أنحاء العالم. واليوم، أصبح التوسع الحضري عاملاً مسيراً للعنف بسبب جوانب مثل ارتفاع الكثافة وما توفره المباني من حجب للهوية واعتماد المقاتلين على الموارد، فضلاً عن الاستخدام المتكرر للهياكل المدنية كملجئٍ ودروع. هذا علاوة على الأثر غير المتناسب الناجم عن الأضرار التي تلحق بالهياكل الأساسية الحيوية لبقاء المدنيين والتي غالباً ما ينتهي بها الأمر إلى أن تصبح أضراراً تبعية للمواجهات المسلحة. ويتدمرها للهياكل الأساسية للخدمات العامة وعرقلتها لوصول المساعدات الإنسانية، تؤثر النزاعات بشكل لا يمكن تلافيه على حياة السكان المدنيين، حيث تضر بإمدادات المواد الضرورية للعيش، مثل الغذاء والحصول على الخدمات الصحية ومصادر الطاقة الكهربائية والوقود. ويضر ذلك بشكل مباشر بتمتع البشر الكامل بحقوق الإنسان والكرامة، وهو ما يتجلى بشكل خاص في حالة الأطفال الذين يشهدون دمار بيئتهم الاجتماعية ومدارسهم ومستشفياتهم والذين كثيراً ما يُستخدمون كجنود، مما يعرضهم لعواقب بدنية ونفسية خطيرة.

في المناطق الحضرية على النساء والفتيات، في وضع هذه المسألة في صدارة جدول أعمال الأمم المتحدة. ونلاحظ مع التقدير التقارير السنوية التي يقدمها الأمين العام عن حماية المدنيين. ومن الضروري أيضاً أن يكون هناك رصد كاف لتتفيذ قرارات مجلس الأمن المواضيعية المتعلقة بحماية المدنيين، مثل القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦)، بشأن حماية العاملين في مجال الرعاية الصحية؛ والقرار ٢٤٧٥ (٢٠١٩)، بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة؛ والقرار ٢٤١٧ (٢٠١٨)، بشأن الجوع والنزاع؛ والقرار ٢٦٠١ (٢٠٢١) بشأن حماية التعليم في حالات النزاع.

وتمشيا مع التزام الاتحاد الأوروبي القوي بالقانون الدولي الإنساني، سنواصل استخدام جميع الأدوات المتاحة لنا لتعزيز الامتثال لقوانين النزاع المسلح، بما في ذلك حماية التعليم من الهجمات. وسيشكّل ذلك أحد المواضيع الرئيسية التي سنتناولها في المنتدى الإنساني الأوروبي المقبل. إن الاتحاد الأوروبي، بوصفه جهة مانحة إنسانية رئيسية على الصعيد العالمي، ملتزم بدعم الجهات الفاعلة في المجال الإنساني خلال المرحلة التي لا يزال فيها النزاع مستمراً وتلبية الاحتياجات الملحة للسكان والقيام بأعمال إصلاح بسيطة للهياكل الأساسية الرئيسية مثل محطات وشبكات المياه أو المستشفيات أو المدارس وكفالة الحد الأدنى من الخدمات على الأقل. ومن الضروري أيضاً إيجاد حيز للعاملين في المجال الإنساني للعمل أثناء النزاعات.

ويتعين على السلطات والجهات المانحة والجهات الفاعلة في المجالين الإنساني والإنمائي أن تضطلع بدور رئيسي في تحسين الاستعداد والاستجابة للتأثير الطويل الأجل للنزاعات المطولة في السياقات الحضرية من خلال الاستثمار في استدامة الهياكل الأساسية وقدرتها على الصمود، بمجرد أن تسنح الفرصة. وفي ذلك الصدد، يمكن لتوطيد الصلة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام أن يعزز نهجاً كلياً للتصدي لحرب المدن. ومن بين الإجراءات الأخرى، يمكن لوكالات التنمية أن توفر ثروة من المعلومات عن الخدمات الحضرية والإرشادات التقنية للجهات الفاعلة في المجال الإنساني في بداية أي حالة طوارئ ويمكن للجهات الفاعلة في المجال الإنساني أن تسعى

وتدمير الهياكل الأساسية. ويتمثل أحد التحديات التي تواجه القوات العسكرية في كيفية مواجهة تهديدات العدو عندما يكون ذلك العدو موجودا بين السكان أو بالقرب منهم دون التسبب في وقوع ضحايا مدنيين أو تدمير الهياكل الأساسية الحضرية الحيوية.

وقد تترتب على حرب المدن عواقب مدمرة على المدنيين، ولا سيما عندما لا تحترم أطراف النزاع قواعد القانون الدولي الإنساني. ومع ذلك، وحتى مع افتراض احترام القانون الدولي الإنساني، فإن الأثر التراكمي لحرب المدن يؤدي حتما إلى معاناة إنسانية.

والبيئات الحضرية هي بالضبط المكان الذي يتضح فيه التباين بين الحاجة العسكرية لهزيمة العدو والتحدي المتمثل في حماية المدنيين. وينطوي تنفيذ القانون الدولي الإنساني في مثل هذه الظروف على تحديات محددة من حيث نشر العمليات وتدريبها والتخطيط لها. فالقوات غير المدربة تدريباً جيداً و/أو العمليات غير المخطط لها على نحو جيد في المناطق الحضرية تزيد بشكل كبير من تعرض المدنيين للتهديدات الفتاكة ويمكن أن تحول العمليات العسكرية إلى مأساة إنسانية. ومن الضروري ضمان أن العمليات العسكرية التي تتم في البيئات الحضرية تمثل امتثالاً تاماً للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك مبادئ الحيطة والتمييز والتناسب.

وفيما يتعلق بقواعد القانون الدولي الإنساني، يتوقع أن تلتزم جميع أطراف النزاع المسلح في بيئة حضرية بنفس المستوى أو بمستوى أعلى من الحيطة التي تنطبق في بيئة غير حضرية. وبطالِب القانون الدولي الإنساني باتخاذ تدابير إضافية لضمان حماية المدنيين الأكثر تعرضاً للأعمال العدائية، من خلال الاستخدام المناسب للتكتيكات واختيار الأهداف وتكنولوجيا الأسلحة. وعلاوة على ذلك، فإن الاستجابة للاحتياجات الإنسانية للمدنيين في حالات النزاع الحضري الطويل الأمد تشكل تحدياً رئيسياً آخر بسبب الخصائص المترابطة للخدمات الحضرية واعتماد السكان على هذه الخدمات بشكل كبير. وتؤثر الأضرار التي تلحق بالبنية التحتية الحضرية بسبب النزاعات على عدد كبير من الناس بشكل غير متناسب، الأمر الذي يتطلب بذل جهود إنسانية واسعة النطاق.

ولذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يضع حماية المدنيين في صميم شواغله، ولا سيما فيما يتعلق بالفئات الأكثر ضعفاً، مثل النساء والأطفال، الذين يعانون أشد المعاناة من حدة المواجهات. ومع ذلك، تشدد شيلي على ضرورة أن تتجنب أطراف النزاع استخدام الأسلحة المتفجرة ذات الأثر البعيد المدى في المناطق المأهولة بالسكان وأن تُقيم اختيارها للأسلحة والتكتيكات وأن تكيفه، وفقاً للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وجميع الصكوك ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، ترى شيلي أن الأمر لا يتوقف عند حماية المدنيين فحسب، بل أيضاً تمكينهم ودعمهم، لا باعتبارهم ضحايا بل رواة لقصصهم الفريدة وقادة لمجتمعاتهم المحلية. ويجب أن ندرك بأننا، الدول الأعضاء، ملزمون بتنفيذ ولايتنا المتمثلة في حماية المدنيين وكفالة تمكنهم من التعافي والمضي قدماً على طريق الصمود والانتعاش.

الرئيسية (تكلمت بالإنكليزية) أعطي الكلمة الآن لممثلة الأرجنتين.

السيدة سكيف (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): أود بدايةً أن أشكر وفد النرويج على عقد هذه المناقشة المفتوحة، التي تتيح لنا الفرصة للتفكير في أثر النزاعات المسلحة على السكان المدنيين عندما تتشب هذه النزاعات في البيئات الحضرية.

يفترض النهج العسكري التقليدي أنه ينبغي تجنب المناطق الحضرية وعدم اللجوء إلى شن الهجمات في المناطق الحضرية إلا كملأذ أخير. ومع ذلك، يُظهر لنا الماضي والحاضر على حد سواء أن المعارك الرئيسية تجري في المدن. وللأسف، فإن المدن هي الأهداف الرئيسية للهجمات العسكرية وتشكّل على نحو متزايد ساحة المعركة الرئيسية في النزاعات المسلحة. إن طابع البيئة الحضرية ذاته يتحدى قدرة أطراف النزاع على التقييم بدقة وتوقع الأضرار التبعية التي تلحق بالمدنيين والهياكل الأساسية المدنية. وهذا يدل على أن ضمان الامتثال الكامل للقانون الدولي الإنساني في مثل هذه السياقات أمر بالغ الأهمية. ولذلك، فإن حماية المدنيين والهياكل الأساسية المدنية ستتوقف على كيفية تطبيق المقاتلين للمعايير التي تحكم سير الأعمال العدائية.

وعندما تتدخل الحرب في المدن، يتعرض المدنيون لضرر مباشر وغير مباشر، يتراوح بين الموت والإصابة وانقطاع الخدمات الأساسية

يتحدث في هذه القاعة، الهجوم بأنه "استهدف سكانا مدنيين بصورة متعمدة" وشكل "انتهاكا للقانون الدولي الإنساني" (S/PV.7368، صفحة ٢). وهذا مجرد مثال واحد على أن المناطق السكنية في المدن الأوكرانية في مناطق النزاع ظلت منذ بداية العدوان الروسي عنصرا لا يتجزأ من الخطط العسكرية للمعتدي. وفي الجزء الذي تسيطر عليه الحكومة من أوكرانيا، كانت هذه المناطق أهدافا للقصف أو الهجمات الإرهابية. وفي المناطق المحتلة، استخدمها المحتلون لنشر أسلحة المدفعية، وكان السكان المحليون يستخدمون كدروع بشرية. وقد أسهم ذلك، وفقا لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، في مقتل ما يقرب من ٤ ٠٠٠ مدني وإصابة ما يصل إلى ٩٠٠ ٠٠٠ في دونباس. كما اضطر ما يقرب من ١,٥ مليون شخص إلى مغادرة منازلهم في المناطق المحتلة من أوكرانيا، وأصبحوا مشردين داخليا.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن من أكبر الخسائر الناجمة عن النشاط القتالي في المناطق الحضرية الأضرار الهائلة التي لحقت بالبنية التحتية المدنية. وفي دونباس، غالبا ما يكون ذلك نتيجة للقصف العشوائي من جانب قوات الاحتلال الروسي. والأضرار التي تلحق بالبنية التحتية بسبب النزاع تترك العديد من الناس دون إمكانية الوصول إلى المياه والصرف الصحي والكهرباء والوقود. وكثيرا ما يؤدي تدمير البنية التحتية والعوائق المتعمدة التي تعترض إجراء أعمال الإصلاح إلى تهديدات ببنية وبنائية خطيرة. وكان كل ذلك واقعا مأساويا بالنسبة لسكان الجزء المحتل من دونباس، ولا سيما خلال المرحلة الأولى من العدوان الروسي، عندما كان مستوى العنف في الميدان في أعلى مستوياته.

كما أن السكان المدنيين في حالة النزاع في المناطق الحضرية معرضون بشدة للانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان. وهذا هو الحال بالضبط بالنسبة للسكان في الأراضي المحتلة مؤقتا في دونباس والقرم. وموضوع مناقشة اليوم أكثر أهمية بشكل لافت للنظر بالنسبة للأوكرانيين الذين يعيشون بالقرب من الحدود مع روسيا وعلى طول الخط الإداري مع القرم المحتلة مؤقتا. وكما نعلم جميعا، فإن قوة عسكرية روسية قوامها أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ جندي تتجمع على الحدود

وفي حين أن الحروب في المدن ليست ظاهرة جديدة، فقد لوحظ تجدد في حرب المدن على مدى العقود القليلة الماضية. ومن المتوقع أن تعيش أغلبية سكان العالم في المدن بحلول عام ٢٠٣٥. ولهذا السبب ستظل حرب المدن سمة مميزة للنزاعات المسلحة في السنوات المقبلة. وما لم تعالج تعقيدات حرب المدن من خلال إجراءات دولية منسقة، فإن العواقب الإنسانية غير المقبولة أصلا للنزاعات الحضرية سوف تتفاقم. وفي حين أن هناك إطارا معياريا يتعلق بحماية المدنيين، فإن ذلك الإطار يجب أن يترجم إلى نتائج ملموسة في الميدان.

ويجب على مجلس الأمن أن يعزز جهوده لاستكشاف أفضل السبل لتحقيق ذلك. وتود جمهورية الأرجنتين أن تكرر تأكيد موقفها المتمثل في الدعم غير المشروط لتعزيز القانون الدولي الإنساني وتنفيذه.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا.

السيد فيتريكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): تعرب أوكرانيا عن تقديرها لمبادرة الرئاسة النرويجية بعقد هذه المناقشة الهامة، وتعرب عن امتنانها لمقدمي الإحاطات على عروضهم المفيدة (انظر S/PV.8953).

وبينما تؤيد أوكرانيا البيانات التي أدلى بها المراقب عن الاتحاد الأوروبي وممثل سويسرا باسم مجموعة الأصدقاء المعنية بحماية المدنيين في النزاعات المسلحة، أود أن أدلي بالتعليقات التالية بصفتي الوطنية.

لقد كانت مسألة الحرب في المدن مسألة مؤلمة للغاية بالنسبة لبلدي. وبالأسف فقط، أحيث أوكرانيا ذكرى واحدة من أكثر الصفحات مأساوية في تاريخها الحديث. ففي ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، قصفت قوات الاحتلال الروسي المناطق المكتظة بالسكان في مدينة ماريوبول الأوكرانية بصواريخ غراد وأوراغان. وقد أسفر ذلك الهجوم الشنيع عن مقتل ٣١ مدنيا، من بينهم أطفال، وإصابة أكثر من ١٠٠ آخرين. ووصف وكيل الأمين العام للشؤون السياسية آنذاك، الذي كان

في كثير من الأحيان حتى أبسط الضروريات اللازمة للبقاء. ويجب أن يواصل مجلس الأمن ممارسة ثقله المعنوي لحماية المدنيين في النزاعات المسلحة، ولا سيما النساء والأطفال. وفي هذا السياق، أود أن أشدد على ثلاث نقاط:

أولاً، نكرر النداءات إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي. ولإنقاذ الأرواح، يجب وقف جميع أعمال العنف. وليس هناك من سبيل آخر. وفي الوقت نفسه، يجب إتاحة إمكانية الوصول الإنساني لمساعدة المدنيين الأبرياء. ولا بد من إتاحة الوقت لإجراء حوار سياسي وإعطاء الفرصة للسلام. وينبغي لمن يقاتلون أن يستخدموا وقف إطلاق النار للنظر في الأثر المدمر على الأرض وإعادة تقييم ما يحتاجه الناس.

ثانياً، نحن بحاجة إلى تعزيز مشاركة المجتمع المحلي في حماية المدنيين. وينبغي أن تكون السياسات الرامية إلى حماية المدنيين سياسات استراتيجية وشاملة للجميع، والأهم من ذلك، موجهة نحو الناس. ويجب أن تضطلع المجتمعات المحلية بدور أساسي في وضع وتنفيذ استراتيجيات لحماية المدنيين. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تكون برامج حماية المدنيين مصممة خصيصاً لتلبية احتياجات المجتمعات المحلية المتضررة. وبالنسبة لإندونيسيا، لا تزال المشاركة المجتمعية الحقبة من أكثر الأدوات فعالية لحفظ السلام لمنع الخسائر في الأرواح.

ثالثاً، نحتاج إلى وضع تمكين المرأة في صميم حماية المدنيين. فالمرأة، بوصفها عنصراً من عناصر حماية المدنيين، تتمتع بإمكانية أكبر للوصول إلى المجتمعات المحلية. وهي عامل تمكين أساسي فيما يتعلق ببناء الثقة. وتؤدي المرأة دوراً هاماً في تقديم المساعدة الإنسانية أثناء الصراع المسلح، بل وفي منع نشوب النزاع في المقام الأول. كما أنها تؤدي دوراً في حفظ السلام. وتلتزم إندونيسيا بزيادة عدد النساء العاملات في حفظ السلام، وفقاً للقرار ٢٥٣٨ (٢٠٢٠). ونعتقد أن المشاركة الكاملة والفعالة والمجدية للمرأة في عمليات حفظ السلام، بما في ذلك على مستوى القيادة، يمكن أن تسهم في زيادة فعالية مشاركة المجتمع المحلي، وبالتالي حماية المدنيين.

مع أوكرانيا، على خلفية الخطاب الداعي إلى الحرب والإنذارات غير المقبولة من جانب روسيا. وادعاءاتها غير المشروعة والمتلاعبية تضرب في صميم الأمم المتحدة وميثاقها ومقاصدها ومبادئها، ولا سيما المساواة في السيادة بين الدول والامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة. فالدولة التي تشكك في القانون الدولي والنظام القائم على القواعد تحاول الآن، باستخفاف، أن تقدم نفسها على أنها ضحية تحتاج إلى ضمانات أمنية. ويصعب على المرء أن يتخيل طريقة أكثر انحرافاً للدفاع عن النفس من إغراق الجار في بحر من الدماء والمعاناة.

واسمحوا لي أن أكرر أن أوكرانيا لا تعترف على الإطلاق القيام بأي عمل عسكري يستهدف الأجزاء المحتلة من أراضيها ذات السيادة، ناهيك عن طول الحدود مع روسيا. ولا نرى بديلاً عن حل سياسي ودبلوماسي لهذا النزاع المسلح الدولي وسنواصل السعي إلى إيجاد أي خيار قابل للتطبيق لتحقيق السلام. ويجب أن تكون نقطة البداية مع قيام روسيا بتخفيف حدة توترات الوضع الأمني على الحدود الأوكرانية والانسحاب من دونباس والقرم. وبما أن المجلس يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، فإننا نشجع المجلس على الاستفادة الكاملة من ولايته لتجنب أي تصعيد للمواجهة العسكرية. ورغم أنه لا يمكن تصور وجود الدولة المعتدية بين أعضاء المجلس، فإننا نؤمن بنزاهة والتزام أعضاء المجلس الآخرين بميثاق الأمم المتحدة، وهو عنصر أساسي في مصداقية هذه الهيئة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد ناصر (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر وفد النرويج

على عقد هذه المناقشة المفتوحة.

إن الحرب الحضرية ليست بظاهرة جديدة. كما أننا على دراية تامة بتتابعاتها الإنسانية المدمرة على المدنيين. ويمكن لهجوم واحد على منطقة حضرية مكتظة بالسكان أن يدمر المدارس والمستشفيات والمساكن وغيرها من الهياكل الأساسية الرئيسية، مما يؤدي إلى قتل الكثيرين وحرمان المزيد من الخدمات العامة الرئيسية، بما في ذلك

لقد أشرت أعلاه إلى مسألة الحروب غير الدولية أو الداخلية والتي تشكل جل النزاعات المسلحة. وللأسف، يحاول أطراف النزاعات تفادي التبعات والالتزامات المترتبة عليهم تجاه المدنيين بموجب القانون الدولي الإنساني، سواء بإنكار تصنيفها على أنها نزاعات مسلحة واعتبارها مواجهات وقلقل داخلية أو أنها مكافحة مشروعة للإرهاب، وكأن مواجهة الإرهاب هي حجة لضرب المدنيين ومعاقبتهم جماعيا. كما لا يعترف الأطراف في العديد من هذه النزاعات بأن القانون الدولي الإنساني واجب التطبيق على النزاعات المسلحة الداخلية. هنا تقع المسؤولية على مجلس الأمن والدول الأطراف في اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ وبروتوكولاتها، بأن تعمل على إلزام الأطراف في هذه النزاعات باحترام واجباتهم القانونية فيما يتعلق بحماية المدنيين والأهداف المدنية، وألا تدع مجالاً للشك في إلزامية قواعد القانون الدولي الإنساني في هذه النزاعات.

وللمجلس دور مهم في ذلك من خلال التوافق عموماً على المعايير واجبة التطبيق في جميع النزاعات المسلحة، الدولية والداخلية على السواء، وبخاصة في حماية المدنيين في المناطق الحضرية، وبما يشمل التأكيد على تحريم الاستخدام المفرط للقوة والأسلحة التي تسبب أضراراً فادحة للمدنيين، ووجوب التقيد بمبادئ الضرورة والتناسب في استخدام القوة، وبمبدأ الاحتراز في العمليات العسكرية في هذه المناطق؛ وأن يتم تفسير مفهوم الهدف العسكري بأضيق الحدود. وعلى المجلس أن يظهر لأطراف النزاع أن المجتمع الدولي يراقب تصرفاتهم، وذلك بإرسال بعثات لتقصي الحقائق أثناء النزاعات، والتحويل بفتح تحقيقات في الانتهاكات والإحالة للقضاء الجنائي الدولي، حيثما كان ذلك مناسباً. وهنا أشير إلى أن الإفلات من العقاب كما يظهر في العديد من حالات النزاع المسلح هو ما يشجع أطرافها على انتهاك القانون الدولي الإنساني. وعلى الدول أيضاً أن تظهر حزماً في مواجهة الانتهاكات التي ترتكب ضد المدنيين مثل الهجمات غير التمييزية على المناطق المأهولة بالسكان والعقاب الجماعي للسكان. ولا بد من ترسيخ مفهوم المساءلة الجنائية في مناهجها العسكرية، والنص في قواعد الاشتباك لدى قواتها على حرمة الانتهاكات، ومحاسبة مرتكبيها أمام محاكمها.

ومن الضروري نشر الوعي وثقافة احترام القانون الدولي الإنساني، على الصعيدين الوطني والدولي على السواء. ومن الأهمية بمكان

واسمحوا لي أن أختتم بدعوتنا جميعاً إلى تعزيز التزامنا بميثاق الأمم المتحدة. ويتعين على جميع الأعضاء، بمن فيهم الأعضاء المؤسسون للأمم المتحدة، أن يتمسكوا دائماً بمبادئ مثل عدم استخدام القوة، واحترام السلامة الإقليمية، والتسوية السلمية للنزاعات، واحترام القانون الدولي. إن التمسك بتلك المبادئ الرئيسية ينقذ الأرواح، وهذا الالتزام يتجاوز سياق النزاعات المسلحة. وبطبيعة الحال، فإن ندائنا لا توجه إلى المجلس فحسب، بل أيضاً إلى جميع الذين يشغلون مناصب المسؤولية والقادرين على إنقاذ تلك الأرواح.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الأردن.

السيد حمود (الأردن): السيدة الرئيسة، أود أن أشكركم على عقد هذه المناقشة المفتوحة حول حماية المدنيين في المناطق الحضرية، وللورقة المفاهيمية التي قدمتها النرويج بهذا الخصوص (S/2022/23)، والتي تعكس فهماً وتحليلاً لواقع الحال حول الأثر السلبي الكبير الذي تسببه النزاعات المسلحة على المدنيين، وبخاصة في المدن والمناطق المأهولة بالسكان.

ولللأسف، وبعد مرور أكثر من ٧٦ عاماً على تأسيس الأمم المتحدة، فإن البشرية لا تزال تعاني من تفاقم الحروب والنزاعات المسلحة، وبخاصة غير الدولية. ولا يزال المجتمع الدولي عاجزاً عن توفير الوسائل اللازمة لحماية المدنيين والمنشآت المدنية، على الرغم من وجود توافق عالمي على ضرورة إنهاء المعاناة التي تواجه ضحايا النزاعات المسلحة والتخفيف من أثارها عليهم. ولا تزال دول الجنوب، وبخاصة في منطقتي الشرق الأوسط وأفريقيا، هي أكثر الدول والمناطق تأثراً بهذه النزاعات المسلحة ونتائجها المدمرة على السكان. وأود الإشارة في هذا الصدد إلى ما ورد على لسان الأمين العام صباح اليوم حول ما خلفته هذه الحروب من دمار وضحايا في منطقتنا العربية، وآخرها الحرب على غزة في أيار/مايو الماضي (انظر S/PV.8953). كما أن الانتهاكات الجسيمة التي ترتكب ضد المدنيين أثناء تلك النزاعات أصبحت واقعا يواجهه بعدم الاكتراث، وكأن حق الإنسان والطفل والمرأة في الحياة في هذه المناطق لا أهمية له.

ويجب أن نعزز جهودنا لمنع الآثار السلبية للعمليات العسكرية على السكان المدنيين والتقليل منها إلى أدنى حد ممكن بغية حمايتهم من التهديدات وأعمال العنف البدني التي شهدنا وقوعها في كثير من الأحيان مؤخرا للأسف. ويجب أن يستند هذا النهج إلى المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني التي تلتزم بموجبها جميع الأطراف في النزاعات بحماية المدنيين.

ويقع عليها التزام أيضا بالتمييز بين المدنيين والمقاتلين وبين الأهداف المدنية والأهداف العسكرية فضلا عن ضمان امتثال الهجمات لمبادئ الضرورة والتناسب. وفي هذا الصدد من الواضح أن مجلس الأمن يؤدي دورا حاسما في إدانة جميع الانتهاكات لتلك الالتزامات حتى يصبح احترام القانون الدولي الإنساني حقيقة ملموسة عوضا عن وجودها على الورق فحسب.

وفيما يتعلق بتحديد السبل لتعزيز حماية المدنيين في المناطق الحضرية، نود أن نسلط الضوء على النقاط الثلاث التالية.

أولا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يهتم جميع الفرص المتاحة لدعوة جميع أطراف النزاع المسلح إلى تجنب القتال في المناطق الحضرية.

ثانيا، من الأهمية بمكان أيضا تعزيز جمع البيانات عن الضرر الذي يلحق بالمدنيين ودعم إنشاء آليات التحقيق وجمع البيانات ذات الصلة ومساءلة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني.

ثالثا، يجب أن نوسع نطاق الفهم التقليدي لحماية المدنيين وأن نكيف نهجنا مع الحقائق والتحديات الجديدة، خاصة فيما يتعلق بتطوير التكنولوجيات الجديدة ونشرها في النزاعات المسلحة.

علاوة على ذلك، من الضروري أيضا أن تعمل مختلف مكونات منظومة الأمم المتحدة بشكل جماعي وأن تدعم بعضها بعضا بطريقة فعالة. ويجب أن نحقق أيضا نتائج أفضل في تعزيز الصلة بين السلام والأمن والتنمية والعمل الإنساني والقانون الدولي الإنساني لا سيما أننا لا نتجاوز في كثير من الأحيان مجرد الحديث في أعمالنا. ويتعين علينا تحقيق نتائج ملموسة في حالات عملية.

العمل على الضغط على أطراف النزاعات في المناطق الحضرية لإلزام أنفسهم بعدم التعرض للأهداف المدنية وإعلان مناطق آمنة لا يتم استخدام القوة العسكرية فيها من أي طرف. وكذلك احترام دور منظمات الهلال الأحمر واللجنة الدولية للصليب الأحمر. وعلى المنظمات الإنسانية أن تعمل تحت مظلة الأمم المتحدة، وأن تلتزم بمبادئ العمل الإنساني، وبخاصة الحياد وعدم التمييز لعدم تعريضها وغيرها من المنظمات لخطر الاستهداف.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سلوفاكيا.

السيد ميلينار (سلوفاكيا) (تكلم بالإنكليزية): السيدة الرئيسة، تعرب سلوفاكيا عن تقديرها البالغ لمبادرتكم بتنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن حماية المدنيين في المناطق الحضرية، وهي مناقشة ذات صلة وأهمية بالغة في الواقع. وتؤيد سلوفاكيا تماما البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت سابق.

إن الأمين العام - الذي أود أن أشكره، مع المتكلمين الآخرين، على إحاطاتهم اليوم - قد أشار في تقريره لعام ٢٠٢١ إلى أن النزاعات المسلحة "ما زالت تتسم بمستويات عالية من الوفيات والإصابات والأضرار النفسية وحالات العنف الجنسي والتعذيب والاختفاء، فضلا عن إلحاق الأضرار بالمنازل والمدارس... والمستشفيات والبنى التحتية المدنية الأساسية (S/2021/423، الفقرة ٢)".

كما سلط الضوء على الأثر غير المتناسب للأسلحة المتفجرة على السكان المدنيين في المناطق الحضرية. علاوة على ذلك تفاقمت الحالة العامة الخطيرة أصلا بسبب جائحة مرض فيروس كورونا.

تتغتم سلوفاكيا هذه الفرصة لتعبّر عن التزامها القوي بالقانون الدولي الإنساني والمبادئ التي يقوم عليها. إن احترام القانون الدولي الإنساني أداة لا غنى عنها للحماية الفعالة للمدنيين في النزاعات المسلحة. وقد تحولت مسارح النزاع المسلح بشكل متزايد من ساحات القتال المفتوحة إلى المناطق المأهولة بالسكان وترتب عن ذلك أثر إنساني مدمر على المدنيين.

أولاً، نود أن نسلط الضوء على أهمية حماية المرافق التي لا غنى عنها لبقاء المدنيين. ويجب ألا يكون خطر وقوع أضرار جانبية أكبر على المناطق الحضرية مبرراً بل ضرورة حتمية أكبر لتوخي المزيد من الحذر والفتنة. وفي ذلك السياق رحبنا باعتماد القرار التاريخي ٢٥٧٣ (٢٠٢١) في العام الماضي بشأن حماية الهياكل الأساسية المدنية في النزاعات العالمية، وندعو جميع أطراف النزاعات المسلحة إلى التقيد الكامل بأحكامه.

ثانياً، يجب إنهاء استهداف العاملين في المجال الإنساني والرعاية الصحية والقانون الدولي الإنساني واضح في هذا الصدد: يجب حماية العاملين في المجال الطبي والمرافق ووسائل النقل التابعة له ويجب رعاية الجرحى والمرضى وحمايتهم. فالهجمات على الرعاية الطبية - التي تتمتع بحماية القانون الدولي الإنساني - ترقى إلى جرائم حرب وقد تزيد من تفاقم النزاعات المسلحة القائمة وربما تقوض جهود مجلس الأمن المبذولة لصون السلم والأمن الدوليين. وفي هذا السياق ندعو جميع أطراف النزاع المسلح إلى الامتثال للقانون الدولي ذي الصلة، بما في ذلك القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦) بشأن الهجمات على المستشفيات.

ثالثاً، إن استمرار الحصول على التتقيف في مجال النزاعات المسلحة أمر حاسم لحماية الأطفال والشباب ومستقبلهم. وفي هذا السياق ندعو إلى حماية التعليم وتنفيذ القرار ٢٦٠١ (٢٠٢١) إذ ليس ثمة نقص في الصكوك الدولية المعنية بحماية المدنيين في المناطق الحضرية ولكننا للأسف نفتقر إلى احترام القانون الدولي الإنساني والمبادئ الإنسانية الدولية والامتثال لها. وفي هذا السياق، نود أن نسلط الضوء على الوثيقة الإرشادية للجنة الدولية للصليب الأحمر المعنونة "حماية الرعاية الصحية: إرشادات للقوات المسلحة" التي يمكن أن تقدم أمثلة عملية على كيفية حماية الرعاية الصحية أثناء تنفيذ العمليات العسكرية، ونأمل أن تكون مصدر إلهام للتنفيذ بصورة أفضل.

وتعدُّ المساءلة ضرورية ليس فقط لضمان العدالة لضحايا انتهاكات القانون الدولي الإنساني بل أيضاً لمنع الانتهاكات في المستقبل وردعها. ويجب أن نكفل أن تكون المساءلة جزءاً لا يتجزأ من طريقة عملنا في تعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني وتنفيذه.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة السويد. السيدة إنستروم (السويد) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم بلدان الشمال الأوروبي آيسلندا، الدانمرك، فنلندا، النرويج وبلدي السويد.

نشكركم على تنظيم هذه المناقشة الهامة. ونرحب بالملاحظات التي أدلى بها الأمين العام والسيد بيتر ماورير، رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

يتزايد شن النزاعات المسلحة في المناطق الحضرية مع ما يترتب عنها من عواقب مدمرة على المدنيين. وبتشاطر شواغل الأمين العام وندعو جميع أطراف النزاع المسلح إلى منع الأذى الذي يلحق بالمدنيين نتيجة استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، وخاصة الأسلحة التي تترتب عنها آثار على نطاق واسع. فبالإضافة إلى الخسائر في صفوف المدنيين وتدمير البنية التحتية المدنية التي تسببها، غالباً ما تؤدي النزاعات المسلحة إلى عرقلة تقديم الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم. وهذا يزيد من العبء على منظومة العمل الإنساني المجهدة أصلاً.

وتتطلب تلك المشكلة الملحة بصورة متزايدة الاهتمام الكامل من قبل مجلس الأمن، فضلاً عن الرصد الكافي لتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وتقع على عاتق المجلس والمجتمع الدولي ككل مسؤولية مشتركة عن ترسيخ القانون الدولي واحترامه احتراماً كاملاً، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والمبادئ الإنسانية الدولية. وتذكر بالتزامنا المشترك باحترام القانون الدولي الإنساني وضمن احترامه على النحو المنصوص عليه في المادة ١ المشتركة لاتفاقيات جنيف. وتعدُّ بلدان الشمال الأوروبي مدافعا قويا عن النظام الدولي القائم على القواعد وفي صميمه القانون الدولي بما في ذلك القانون الدولي الإنساني.

وما زلنا من بين المانحين الرئيسيين في مجال العمل الإنساني ونشارك بنشاط في حل النزاعات في جميع أنحاء العالم. ونود أن نؤكد على وجه الخصوص على ثلاثة جوانب من مناقشة اليوم.

بالقرب منها يزيد من تعقيد مهمة الحفاظ على سلامة المدنيين وأمنهم ويهدد حياتهم.

وفي منطقتنا، نواجه عواقب استخدام أذربيجان الوحشي للقوة ضد شعب ناغورنو - كاراباخ، ما أودى بحياة الآلاف وألحق الدمار بالمدنيين ودمر المباني السكنية والمستشفيات والمدارس والكنائس والبنية التحتية الحيوية. وقد استهدفت مدن ستيباناكيرت وشوشي ومارتاكيرت ومارتوني وهادروت بنظم قاذفات الصواريخ المتعددة والمدفعية الثقيلة والطائرات المسيّرة والأسلحة المحظورة مثل الذخائر العنقودية.

إن شن حرب وسط جائحة عالمية، في انتهاك صارخ لاتفاق وقف إطلاق النار القائم والقانون الدولي الإنساني، يجب أن يُعترف به على حقيقته: محاولة مدبرة ومخططة ومنفذة بعناية لإيقاع أكبر عدد من الضحايا، وهي تُظهر تماماً نيةً لتدمير مجموعة عرقية، كلياً أو جزئياً. ولا يمكن لأي قدر من السرد المشوه أو التبرير الزائف للعمل العسكري تغيير الحقيقة والحقائق على أرض الواقع.

وتؤدي عرقلة وتسييس منح وكالات الأمم المتحدة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بأمان ودون عوائق إلى ناغورنو - كاراباخ إلى تقويض الجهود الدولية الرامية إلى إجراء تقييمات شاملة للحالة الإنسانية واحتياجات السكان المتضررين للحماية والتعافي وحالتهم على صعيد حقوق الإنسان.

وتقدر أرمينيا الدور الفريد للجنة الدولية للصليب الأحمر في تلبية الاحتياجات الفورية المنقذة للحياة لسكان ناغورنو - كاراباخ وفي توجيه المساعدة الإنسانية العاجلة.

كما أن ثمة دوراً أساسياً لأنشطة مركز الاستجابة الإنسانية التابع لقوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الروسي في أرتساخ في تقديم المساعدة والخدمات الحيوية للسكان. وفي الوقت نفسه، يقوم المركز بإزالة الألغام لأغراض إنسانية وإزالة آلاف الذخائر غير المنفجرة والمتفجرات من المناطق السكنية والحقول الزراعية.

تستلزم وسائل الحرب المتطورة وزيادة تعقيد منظومات الأسلحة بذل جهود أقوى من جانب المجتمع الدولي لضمان التنفيذ الكامل

أخيراً وليس آخراً، نود أن نشيد بالعاملين الشجعان في مجال الرعاية الصحية الإنسانية الذين يؤدون عملهم ويعرضون أنفسهم للخطر الشخصي في كثير من الأحيان للاستجابة لاحتياجات الأشخاص المتضررين من الحرب في المناطق الحضرية. وغني عن القول إن الهجمات والتهديدات والتخويف ضد هؤلاء الرجال والنساء الشجعان غير مقبولة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية) أعطي الكلمة الآن لممثل أرمينيا.

السيد مارغاريان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقديري للنرويج على إدراج حماية المدنيين في أولويات رئاستها لمجلس الأمن. أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش والسيد بيتر ماويرر، رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، على توضيح التحديات المتغيرة فيما يتعلق بحماية المدنيين في النزاع المسلح، لا سيما المدنيين الذين يقعون في فخ حرب المناطق الحضرية.

يدل حضور رئيس وزراء النرويج ومداخلته في وقت سابق اليوم خلال هذه المناقشة المفتوحة على الأهمية القصوى والحاجة الملحة لحماية المدنيين. وأود أن أُنوه بسجل النرويج التاريخي الطويل المدى في الشؤون الإنسانية.

ونذكر في أرمينيا دائماً إرث فريدجوف نانسن الإنساني العظيم الذي كثيراً ما يرتبط اسمه بمبادئ حقوق الإنسان. وكانت الوثائق المتعلقة بالأشخاص عديمي الجنسية - المعروفة على نطاق واسع باسم "جوازات سفر نانسن" - التي صدرت بمبادرة من نانسن في دوره بصفته مفوض عصبة الأمم السامي لشؤون اللاجئين، أساسية لحماية المدنيين بمن فيهم عشرات الآلاف من الناجين من الإبادة الجماعية الأرمينية في أعقاب الحرب العالمية الأولى.

وتحول النزاعات المسلحة التي تتسم بمستويات مكثفة من الحرب، مع استخدام ضخم ومستهدف للأسلحة الثقيلة والأسلحة المحظورة، المناطق المكتظة بالسكان والمدن والتجمعات السكنية إلى مناطق خراب. كما أن إقامة منشآت ومواقع عسكرية في الأحياء السكنية أو

الحصول على التعليم، يجب على العديد من الأطفال الذهاب إلى العمل. ومتى سلك الأطفال هذا الطريق، كثيراً ما يكون من المستحيل عليهم العودة إلى المدرسة، مما يعزز دائرة الاستغلال والفقر ويجعلهم عرضة للتجنيد من جانب الجماعات المسلحة. ولذلك، يجب أن تظل حماية التعليم أولوية. وتظل لكسمبرغ ملتزمة التزاماً راسخاً بإعلان المدارس الآمنة وتحث جميع الدول على الانضمام إليه.

ويشكل هذا الرأي أيضاً جزءاً من نهج لكسمبرغ تجاه عضويتها في مجلس حقوق الإنسان للفترة من ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٤. فقد جعلنا حماية وتعزيز حقوق الأطفال، بمن فيهم المتضررون من النزاعات المسلحة، أولوية بالنسبة لفترة عضويتنا. وستواصل لكسمبرغ أيضاً، من خلال العمل الإنساني، التركيز على حماية الأطفال والتعليم في حالات الطوارئ، ولا سيما فيما يتعلق بحصول الفتيات على التعليم.

وكما أشار رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر في إحاطته، هناك حاجة إلى مزيد من الاحترام للقانون الدولي الإنساني لتخفيف معاناة السكان المدنيين. واللجنة الدولية للصليب الأحمر هي أحد شركاء العمل الإنساني القدامى لكسمبرغ. وفي أعقاب الهجوم الإلكتروني المؤسف الذي استهدف اللجنة الدولية مؤخراً، نود أن نؤكد للجنة أن بإمكانها مواصلة الاعتماد على تضامن لكسمبرغ ودعمها النشط في تعزيز احترام جميع أطراف النزاعات للقانون الدولي الإنساني على جميع المستويات. وهذا الاحترام ضروري لضمان حماية وكرامة الجميع، ولا سيما في المناطق الحضرية.

ويجب أيضاً محاسبة المسؤولين عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني. ولا بد من وضع حد للإفلات من العقاب. وفي هذا الصدد، تشدد لكسمبرغ على الدور الهام الذي تؤديه المحكمة الجنائية الدولية. إن جمع البيانات عن أثر النزاعات على المدنيين في المناطق الحضرية أمر أساسي ويجب تعزيزه. ويجب علينا أيضاً أن نربط حماية المدنيين في المناطق الحضرية ببناء السلام بعد انتهاء النزاع. وفي هذا السياق، يجب أن نربط العمل الإنساني على نحو أفضل بالأنشطة الإنمائية.

للتزامات بموجب اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية. وينبغي أن تكون لدى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي القدرة والإمكانات على تحديد ومعالجة حالات الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان لضمان عدم التخلي عن الأشخاص العالقين في حالات النزاع وحصولهم على المساعدة الإنسانية، بما يتماشى مع مبادئ الإنسانية والحياد وعدم التحيز والاستقلال.

وبينما نسلّم بأنه قد تكون هناك قيود متأصلة في أساليب عمل الهياكل الدولية، إلا أنني أود أن أختتم بياني بالتأكيد على ضرورة أن تكون هذه الهياكل محايدة ولكن هذا الحياد لا يعني تحيية قيمها أو أحكامها الأخلاقية جانباً في ممارسة عملها.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل لكسمبرغ.

السيد مايس (لكسمبرغ) (تكلم بالفرنسية): أشكر النرويج على

تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن حماية المدنيين في المناطق الحضرية.

وتؤيد لكسمبرغ تأييداً تاماً البيانين اللذين أدلي بهما باسم الاتحاد الأوروبي ومجموعة الأصدقاء المعنية بحماية المدنيين.

أبرز التقرير السنوي للأمم العام لعام ٢٠٢١ (S/2021/423) عن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة الأثر المدمر لاستخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق الحضرية على المدنيين والبنية التحتية المدنية الحيوية، بما في ذلك المدارس. وسيستمر التوسع الحضري في تسريع تلك الاتجاهات.

وفي سياق ما بعد النزاع، قد يستغرق إصلاح البنى التحتية الحيوية المتضررة سنوات ويؤخر عودة النازحين. فإمكانية وصول المنظمات محدودة، وفي بعض الأحيان تُدمر مدن بأكملها على نطاق يتجاوز إعادة الإعمار، كما هو الحال في سورية.

ولا تُلقي الآثار والمعاناة الناجمين عن تعرض المدارس للهجوم وإغلاقها لأبوابها بثقلها على البالغين والأطفال فحسب - ولا سيما الفتيات الصغيرات - بل على المجتمع ككل أيضاً. وفي غياب فرص

وفي السنوات الأخيرة، اتخذ مجلس الأمن خطوات لتصحيح مسألة عدم احتكام أطراف النزاعات المسلحة بالشكل المناسب إلى مبدأي التمييز والتناسب. ويطالب القرار ٢٥٧٣ (٢٠٢١) أطراف النزاع المسلح بالامتناع عن مهاجمة الأهداف الحيوية لبقاء السكان المدنيين، ويعرب بحق عن القلق البالغ إزاء إنشاء مواقع عسكرية في المناطق المكتظة بالسكان، التي تعامل غير المقاتلين كبيادق حرب بدلا من اعتبارهم فئة من الناس تستحق الحماية.

وفي هذا الصدد، يؤيد الكرسي الرسولي الجهود التي تستجيب لنداء الأمين العام بوضع إعلان سياسي تلتزم فيه الدول بتجنب استخدام الأسلحة المتفجرة ذات الآثار الواسعة النطاق في المناطق المأهولة بالسكان، بما في ذلك عملية المشاورات الجارية لتحقيق تلك الغاية بقيادة أيرلندا.

وفي حين تتحمل الدول المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين من آثار المتفجرات، فإن الجميع ملزمون بمراعاة القيود التي يفرضها القانون الدولي الإنساني لحماية الأشخاص العزل والبنى التحتية المدنية. ولذلك ينبغي للجهود المبذولة بغية تقييد استخدام الأسلحة المتفجرة في البيئات الحضرية أن تشرك جميع الأطراف، بما في ذلك الجهات الفاعلة من غير الدول، بمن فيها الأطراف العاملة في بيئات النزاع.

ويود الكرسي الرسولي كذلك الإقرار بالعمل الدؤوب الذي تقوم به اللجنة الدولية للصليب الأحمر. ويحدونا أمل صادق في أن تؤدي المناقشة المفتوحة التي تجري اليوم إلى تعزيز التدابير الرامية إلى حماية المدنيين في النزاعات المسلحة وإنهاء ثقافة الإفلات من العقاب التي زرعت الموت والمعاناة بين سكان الحضر. إننا نصلي من أجلهم، من أجل أن تترجم الكلمات المعرب عنها هنا اليوم إلى أفعال ملموسة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيد مابونغو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): تود جنوب أفريقيا أن تشكر النرويج على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة، التي تسلط الضوء على آثار النزاع على المدنيين، بمن فيهم المدنيون

أخيراً، تواصل لكسمبرغ تأييدها لوضع إعلان سياسي تلتزم فيه الدول بتجنب استخدام الأسلحة المتفجرة ذات الآثار الواسعة النطاق في المناطق المأهولة بالسكان وترحب بالمفاوضات التي تقودها أيرلندا في هذا الصدد.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن دولة الكرسي الرسولي ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة.

رئيس الأساقفة كاتشا (تكلم بالإنكليزية): يود الكرسي الرسولي أن يشكر النرويج على تنظيمها مناقشة اليوم الهامة.

منذ الحرب العالمية الثانية، نتجت الغالبية العظمى من الخسائر في صفوف المدنيين عن نزاعات داخلية أكثر مما نجمت عن نزاعات دولية. وفي حين أن البروتوكول الإضافي الثاني لاتفاقيات جنيف يوسع نطاق حماية المدنيين في تلك النزاعات، فقد ثبت أن هذه الحماية غير كافية في مواجهة ما يسميه البابا فرنسيس حرباً عالمية أخرى، يتم خوضها شيئاً فشيئاً، والتي باتت تتطوي بشكل متزايد على إحق الضرر بالمدنيين في المناطق المكتظة بالسكان حيث يشتد، للأسف، ضجيج النزاع الذي يُصم الآذان.

وفي كل عام، يعاني عشرات الملايين من الناس الآن من عواقب النزاع المسلح في المدن. وأفاد الأمين العام كذلك بأن المدنيين يشكلون نحو ٩٠ في المائة من القتلى أو الجرحى جراء الأسلحة المتفجرة في المناطق الحضرية. وتبين هذه الإحصاءات أن التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين صعب للغاية في المناطق المكتظة بالسكان، مما يشكك في مشروعية استخدام المتفجرات في هذه السياقات بصورة مطلقة.

والى جانب الخسائر الأولية المأساوية في الأرواح، يمكن لحرب المدن أن تدمر البنى التحتية المدنية الحيوية مثل المستشفيات ونظم الصرف الصحي والمدارس وأماكن العبادة.

وفي الوقت نفسه، تتسبب المتفجرات من مخلفات الحرب في تلوث المراكز الحضرية، مما يزيد من تعقيد عودة المشردين، ويعوق جهود إعادة الإعمار، ويحول دون تحقيق التنمية البشرية المتكاملة بعد فترة طويلة من تسوية النزاعات.

ثانياً، نقترح أن تشمل عمليات خفض التدرّج لبعثات الأمم المتحدة ولاية لحماية المدنيين. وقد يرغب مجلس الأمن في النظر في تعديل إجراءات عمليات خفض التدرّج استناداً إلى نظام مرجعي مماثل للنظام المنفذ في جمهورية أفريقيا الوسطى. ومن الممكن أن يحسن ذلك من كفاءة أن تكون البلدان مؤهلة على نحو كاف لحماية السكان المدنيين قبل إجراء عمليات خفض التدرّج. ويمكن أن تساعد هذه المعايير أيضاً في تحسين تقييم حالة النزاع في الميدان في الوقت الذي يتم فيه النظر في مستقبل البعثة.

ثالثاً، ينبغي أن تتعاون الدول الأعضاء وتشجع إقامة شراكات مع السلطات المحلية واللجنة الدولية للصليب الأحمر والمنظمات الإنسانية الأخرى لحماية الخدمات الحضرية الأساسية القادرة على الصمود والمساعدة في بناء هذه القدرة، لا سيما في الأوقات الصعبة. وأخيراً، يجب على المجتمع الدولي أن يدعم الإرادة السياسية وأن يتصرف فوراً ودون انتقائية لحماية الأرواح البشرية وحل النزاعات التي تعصف بعالمنا بشكل سلمي وعادل. وعند القيام بذلك، يجب ألا ينظر إلينا على أننا نفضل حماية بعض الناس بينما نتجاهل محنة آخرين. ومن المهم أن نعمل معاً للحد من العنف ومساعدة المدن والمجتمعات المحلية على التعامل بشكل أفضل مع حالة الهشاشة من أجل التخفيف من آثار الحروب على الناس.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ليتوانيا.

السيد بولابوسكاس (ليتوانيا) (تكلم بالإنكليزية): نتوجه ليتوانيا بجزيل الشكر للرئاسة النرويجية على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة. والشكر موصول للأمين العام ورئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومقدمي الإحاطات الآخرين على إحاطاتهم.

تؤيد ليتوانيا البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي. وأود أن أدلى أيضاً بالتعليقات التالية بصفتي الوطنية.

نتفق تماماً مع أولئك الذين أكدوا أن آفة حرب المدن مشكلة تتفاقم. وتشير التقديرات إلى أن وجود ٥٠ مليون مدني في جميع أنحاء

في المناطق الحضرية، فضلاً عن ضرورة تعزيز الجهود الرامية إلى ضمان حمايتهم. كما أود أن أشكر مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم المتبصرة هذا الصباح.

إن المناطق الحضرية تضم كثافة سكانية عالية وتشكل مراكز للأنشطة الاجتماعية والاقتصادية. ولذلك، فإنه من دواعي القلق البالغ أن المناطق الحضرية كثيراً ما تستهدف عمداً في حروب متفائمة ومطولة. وقد سمعنا من متكلمين آخرين عن الآثار الضارة للنزاع في المناطق الحضرية، بما في ذلك حالات الوفاة في صفوف المدنيين وما يتعرضون له من إصابات والأضرار التي تلحق بالبنية التحتية.

وتتص اتفاقيات جنيف ومبادئ القانون الدولي الإنساني بوضوح على التزامات أطراف النزاع المسلح بحماية المدنيين والأعيان المدنية في المقام الأول. وتؤكد جنوب أفريقيا على أهمية أن تكفل جميع الأطراف الفاعلة، بما فيها الأطراف المشاركة في النزاعات المسلحة، الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني.

غير أنه من المؤسف أن محنة المدنيين في حالات النزاع الطويلة الأمد، كما هو الحال في فلسطين والصحراء الغربية، لا تحظى على ما يبدو بما يكفي من الاهتمام، في حين أن المساءلة عن الانتهاكات المرتكبة ضد المدنيين في تلك الأراضي لا تزال بعيدة المنال. ولا تبرح النزاعات المسلحة الجارية والحديثة، مثل النزاع في غزة، تكشف عن الآثار المدمرة التي يتعرض لها المدنيون جراء استخدام الأسلحة المتفجرة الثقيلة في المناطق المأهولة بالسكان.

إن استخدام الأسلحة المتفجرة يؤدي إلى تفاقم الأزمة الإنسانية التي يعيشها السكان في قطاع غزة ويؤثر سلباً على الظروف المعيشية للمدنيين وسبل عيشهم. أما تدمير البنية التحتية المدنية، مثل المنازل والمدارس والمستشفيات، فضلاً عن التأثير على البيئة، فسيزيد من حدة التبعات الطويلة الأجل الناجمة عن تصاعد العنف. ونود الآن طرح بعض النقاط.

أولاً، يتعين على مجلس الأمن والدول الأعضاء أن يكونوا عمليين ومبتكرين في وضع حلول مصممة خصيصاً للاحتياجات الخاصة للمجتمعات المتضررة، مع مراعاة الديناميات الخاصة بكل سياق.

وقد حرمت قرى بأكملها من الكهرباء لأسابيع. وتشكل الألغام والذخائر غير المنفجرة مستوى إضافيا من المخاطر بالنسبة للأشخاص الذين يعيشون بالقرب من خط التماس. فقد فقدت عائلات كثيرة جدا أحياءها أو شاهدتهم مصابين بجروح خطيرة أثناء عملهم في الحقول أو ذهابهم إلى المدرسة أو مجرد اللعب في الغناء. ولا يزال مئات الأشخاص يبحثون عن أفراد أسرهم المفقودين.

ومن المؤسف أنه على الرغم من كل الجهود الدبلوماسية، تواصل روسيا تصعيد عمليات الانتشار العسكري حول الحدود الأوكرانية في شبه جزيرة القرم وتواصل نشرها. وعلاوة على ذلك، تنتشر القوات الروسية في بيلاروس أيضا، لذلك نجد أنفسنا عشية غزو محتمل آخر، نناقش أفضل السبل لتجنب حدوث مأساة من هذا القبيل. ومن الواضح أن على المجتمع الدولي، ومجلس الأمن بصفة خاصة، أن يدين انتهاكات القانون الدولي الإنساني.

ويمكن للتعاون بين قطاعي التنمية والعمل الإنساني، فضلا عن دعم الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني في المراحل الأولى من النزاع لتلبية الاحتياجات الحيوية للسكان، أن يحقق الكثير لتحسين حالة الطوارئ الفورية، بل وقد يؤثر إيجابا على اتجاه النزاع.

وتظل ليتوانيا ملتزمة بتعزيز قدرة الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني على الاستعداد والاستجابة بشكل أفضل لحالات الطوارئ، ولا سيما النزاعات في السياقات الحضرية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية) أعطي الكلمة الآن لممثل بلجيكا.

السيد كريدلكا (بلجيكا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد بلجيكا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي وبيان مجموعة الأصدقاء المعنية بحماية المدنيين في النزاعات المسلحة.

إن هذه فترة حرجة بالنسبة للمدنيين في حالات النزاع، وهي فترة انخفاض فيها احترام القانون الدولي الإنساني إلى أدنى مستوى له على الإطلاق، وفي الوقت نفسه زادت الاحتياجات الإنسانية إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق. وقد كان لتجدد حرب المدن في العقود

العالم يتأثرون بالقتال في المناطق المكتظة بالسكان إنما هو دليل على التحديات المطروحة بشأن التقيد بالقانون الدولي الإنساني في جميع أنحاء العالم.

وعلى نحو ما جاء في بيان الاتحاد الأوروبي، فإن المسؤولية عن حماية المدنيين في المدن تقع في الغالب على عاتق أولئك الذين يقاتلون. وتشكل التحديات الخاصة التي يفرضها القتال في المناطق الحضرية مخاطر شديدة على المدنيين المحاصرين في المدن. ويجب أن يكون المجتمع الدولي أكثر جعرا في حمل المقاتلين على الارتقاء إلى مستوى معايير القانون الدولي الإنساني. وهذا يعني إدانة الانتهاكات وإيجاد حلول سياسية وعملية لحماية المدنيين والأعيان المدنية وضمان محاسبة المسؤولين عن أي انتهاكات للقانون الدولي الإنساني.

ويلزم إيلاء اهتمام خاص للاعتراف بأوجه الضعف الخاصة للمجموعات التي يتم تجاهلها أحيانا. فالنزاعات المسلحة لها آثار مدمرة على الأطفال الذين يتعرضون بصفة خاصة للإيذاء والاستغلال والاتجار. ويمكن أن تجد النساء والفتيات في المناطق المتأثرة بالنزاعات أنفسهن عرضة لمستويات مروعة من العنف الجنسي والجنساني. كما أنهن يعانين من هجمات مستهدفة وترهيب واختطاف وزيجات قسرية وقيود على التنقل على أساس نوع جنسهن. ويتأثر الأشخاص ذوو الإعاقة بشكل غير متناسب، بل إنهم يتعرضون لمستويات أعلى من المخاطر في مناطق الحرب.

وأود أيضا أن أشير إلى الحالة في منطقتنا. إن الإجراءات الروسية اليوم لا تقدم في شرق أوكرانيا شيئا يذكر لبث الثقة، باستثناء استعداد القوات المدعومة من روسيا للامتثال لمبدأ التمييز. وقد شهدت المنطقة قصفا عشوائيا ومتعمدا، مما أدى إلى إلحاق أضرار واسعة النطاق بالبنى التحتية والممتلكات المدنية. وفي الوقت الراهن، قتل ما يقرب من ٤ ٠٠٠ مدني وشرذ ١,٥ مليون شخص داخليا.

أما التحديات التي يواجهها سكان شرق أوكرانيا يوميا - أو على طول خط التماس - فهائلة. ولا تزال البنى التحتية الرئيسية، مثل محطات ضخ المياه التي تخدم المجتمعات المحلية، معرضة للقصف.

رابعاً، فيما يتعلق بإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية، تدعو بلجيكا أطراف النزاعات المسلحة إلى توفير وتيسير إمكانية الوصول بسرعة ودون عوائق إلى الإغاثة الإنسانية، ونحث جميع الأطراف على تيسير إمكانية وصول منظمات المساعدة الإنسانية. ويدعو بلدي كذلك الجهات المانحة إلى توفير تمويل يتسم بالمرونة ومتعدد السنوات للمنظمات الإنسانية لضمان تقديم دعم بنيوي طويل الأجل للسكان المدنيين وتعزيز قدرة نظم الخدمات الأساسية على الصمود. كما أن إقامة شراكات مع الجهات الفاعلة ذات الصلة، ولا سيما المجتمعات المحلية ومقدمي الخدمات الأساسية، أمر أساسي.

خامساً، لا تزال مكافحة الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم إحدى أولويات بلجيكا. وتواصل بلجيكا دعم آليات العدالة والمساءلة الدولية المتعلقة بانتهاكات القانون الدولي، ونحث جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على أن تحذو حذونا. وفي هذا الصدد، يساور بلدي القلق إزاء التقارير التي تفيد بانعدام المساءلة عن الجرائم المرتكبة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة. وتدعو إلى الاعتراف الممنهج بالأطفال كقناة ضحايا قائمة بذاتها في إطار العمليات القضائية بغية تعزيز المساءلة عن الانتهاكات التي تمسهم.

سادساً، وأخيراً وليس آخراً، سأتناول تحديداً الأطفال والنزاع المسلح. إن الأطفال هم أكثر ضحايا النزاعات والكوارث الإنسانية ضعفاً. ولا تزال بلجيكا ملتزمة بتلبية احتياجاتهم وتيسير حصولهم على التعليم وتكثيف الجهود لمنع الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضدهم والتصدي لها. ويهيب بلدي بجميع الأطراف التصدي بشكل خاص لمحنة الأطفال ويدعو إلى تنفيذ البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة وتنفيذ إعلان المدارس الآمنة وتنفيذ مبادئ باريس ومبادئ فانكوفر.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية) أعطي الكلمة الآن لممثل جورجيا.
السيد إماندزه (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية): أشارك زملائي في توجيه الشكر إلى الرئاسة النرويجية على الدعوة إلى عقد مناقشة اليوم.

الأخيرة أثر مدمر على السكان المدنيين والبنية التحتية والخدمات الأساسية مثل المدارس والمستشفيات، حيث يمثل المدنيون الآن ما يقرب من ٩٠ في المائة من الخسائر البشرية. وفي الآونة الأخيرة، فاقمت جائحة مرض فيروس كورونا تلك الاتجاهات.

تؤيد بلجيكا اتباع نهج متعدد الأبعاد لحماية المدنيين، يقوم على أنشطة الوقاية والحماية والمساعدة التي تتكيف مع السياق الحضري. ومن شأن هذا النهج أيضاً كفالة حماية الطفل وتعميم مراعاة حماية الطفل وإيلاء اهتمام خاص للفئات والأفراد الأكثر ضعفاً، مثل اللاجئين والأطفال والأطفال غير المصحوبين والأطفال المنفصلين عن ذويهم والفتيات والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين والفئات الأخرى.

ماذا بوسعنا أن نفعل معاً؟ أود أن أشدد بعجالة على ست نقاط. أولاً، تدعو بلجيكا جميع أطراف النزاع المسلح إلى الامتثال الصارم للقانون الدولي الإنساني واحترام قواعده ومبادئه، ولا سيما الامتثال الصارم لمبادئ التمييز والتناسب والحيطه عند تنفيذ الهجمات. وحظر الهجمات المباشرة على المدنيين والأعيان المدنية أمر أساسي لضمان حماية المدنيين في سياقات النزاع.

ثانياً، تدعو بلجيكا إلى التنفيذ الكامل للالتزامات الواردة في القرار ٢٥٧٣ (٢٠٢١) لحماية إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية. وينبغي لأطراف النزاعات المسلحة أن تنفذ أيضاً تدابير ملموسة لحماية الحيز الإنساني وحماية مرافق الرعاية الصحية والمرافق المدنية الأساسية، بما في ذلك في سياقات مكافحة الإرهاب والجزاءات.

ثالثاً، فيما يتعلق بالأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، فإن اتخاذ تدابير إضافية، مثل وضع سياسات خاصة بحرب المدن وتبادل الممارسات الجيدة بين القوات المسلحة وتدريب الأفراد العسكريين على المتطلبات المحددة للبيئة الحضرية، يمكن أن يسهم بصورة أكبر في تحسين تنفيذ القانون الدولي الإنساني. وفي هذا الصدد، ترحب بلجيكا بعملية التشاور الجارية التي تقودها أيرلندا بهدف وضع إعلان سياسي لمعالجة الأثر الإنساني الناجم عن استخدام الأسلحة المتفجرة.

وأود أيضا أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلى به وفد الاتحاد الأوروبي في وقت سابق اليوم، وأود بصفتي الوطنية أن أضيف ما يلي:

إننا نشعر بقلق عميق إزاء الاستنتاجات الواردة في أحدث تقرير للأمم العام (S/2021/423)، والتي تغيد بأن المدنيين لا يزالون يتأثرون تأثيرا كبيرا بالنزاعات المسلحة.

وبلدي لديه تجربته المريرة في الوقوع ضحية لهجمات غير متناسبة، ليس في الماضي البعيد، بل في عام ٢٠٠٨، عندما أصبحت جورجيا عرضة لعدوان عسكري واسع النطاق من قبل جارتها روسيا، في انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة ووثيقة هلسنكي الختامية. وقد تعرضت أكثر من ٣٠ مدينة وقرية، بما فيها العاصمة، للقصف بالقبائل العنقودية وأنواع أخرى من الذخائر المحظورة.

ونتيجة لذلك، قُتل أكثر من ٤٠٠ من المدنيين والعسكريين وجرح أكثر من ١٧٠٠ شخص؛ وانضم الآلاف إلى نصف مليون من النازحين داخليا والللاجئين الذين طردوا خلال موجات التطهير العرقي السابقة؛ وتم تطهير وتدمير ٥٣ قرية في منطقة تسخينغالي وفي محيطها بشكل كامل؛ وجرى إحراق وتدمير ٣٥٠٠٠ منزل تعود لأشخاص منحدرين من أصل جورجي بصورة متعمدة.

وقد أكد تلك الانتهاكات حكم المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان الصادر في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١، والذي شهد على استمرار احتلال روسيا وسيطرتها الفعلية على منطقتي أبخازيا وتسخينغالي الجورجيتين وأكد وقوع تلك الانتهاكات وحدث انتهاكات لاتفاق وقف إطلاق النار المبرم في ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٨ بواسطة الاتحاد الأوروبي. كما خلص الحكم إلى أن روسيا مسؤولة عن ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان على أرض الواقع وكذلك عن التطهير العرقي للسكان الجورجيين.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليمن. **السيد السعودي (اليمن):** السيدة الرئيسة، اسمحو لي، في البداية، أن أتقدم إليكم بجزيل الشكر على عقد هذا الاجتماع الهام لتناول أحد أبرز القضايا المطروحة أمام مجلس الأمن.

ونعرب عن استغرابنا من اختيار رئاسة المجلس متحدثه من صنعاء، والتي بدت في إحاطتها منحازة وفشلت للأسف في عرض الحقائق بنزاهة وحيادية وأغفلت الإشارة إلى الجرائم والانتهاكات الشنيعة التي ترتكبها الميليشيات الحوثية بحق المدنيين والنازحين والأعيان

هذا علاوة على أن هذه الميليشيات تواصل حصار المدن وتحرم السكان من حرية التنقل أو الوصول إلى الماء والغذاء وتستخدم التجويع وسيلة حرب. وأبرز الأمثلة على ذلك هو الحصار الذي تعرضت له مديرية العبدية في مأرب، وما تتعرض له مدينة تعز لأكثر من سبع سنوات في صمت غير مبرر من المجتمع الدولي.

وإذ تقدر الحكومة اليمنية الزيارات التي قام بها ممثلو الأمم المتحدة في نهاية العام المنصرم لأول مرة منذ سبع سنوات، إلا أنها تعيد التأكيد على ضرورة التحرك الدولي لرفع الحصار عن تعز وباقي المدن اليمنية وضمان وصول المساعدات الإنسانية للمحتاجين ووقف عرقلة الميليشيات الحوثية وتدخلها في عمل المنظمات الدولية وتحويل مجرى المساعدات بعيدا عن مستحقيها وأهمية الإبلاغ بشفافية عن تلك الانتهاكات.

وتمثل زراعة الألغام المحرمة دوليا، بما في ذلك الألغام المضادة للأفراد، أحد أشد المخاطر التي تواجه المدنيين في مناطق النزاع. ففي اليمن، الذي وقع على اتفاقية أوتاوا لعام ١٩٩٧ لحظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام، وفي الوقت الذي كان قد تخلص من مخزونه من هذا السلاح اللعين، عادت الميليشيات الحوثية لتصنع وتزرع قرابة مليوني لغم وعبوة ناسفة في كثير من مناطق اليمن التي كانت تسيطر عليها وانسحبت منها، الأمر الذي أدى ولا يزال يؤدي إلى مقتل وإصابة مئات الضحايا من المدنيين، لا سيما في صفوف الأطفال والنساء.

إنه السلاح الذي يشل حركة اليمنيين ويهدد ملايين المدنيين والنازحين الذين يقفون عالقين بين مطرقة القصف الحوثي الذي يتعرضون له في المدن والمخيمات، وسندان الألغام المزروعة في منازلهم وشوارع مدنهم والمزارع ومناطق الرعي التي تمثل سبل عيش الملايين. ورغم الجهود الكبيرة للجيش الوطني ومشروع مسام لإزالة الألغام، فإن كثافة وعشوائية الألغام المزروعة وعدم وجود خرائط لها يشكل تحديا كبيرا أمام هذه الجهود، وهو تهديد لحياة الأجيال القادمة لعقود.

المدنية، وعلى وجه التحديد في مأرب وتعز والحديدة وغيرها من المناطق اليمنية الأخرى.

ونرفض كل الادعاءات الموجهة للحكومة اليمنية وتحالف دعم الشرعية. وفي الوقت الذي نرحب فيه بالاستماع لأصوات المجتمع المدني، لما لذلك من أهمية في إثراء النقاشات وتسهيل الضوء على العديد من المسائل الهامة، إلا أننا ندعو هذا المجلس الموقر إلى توكي الحذر في اختياراته للحفاظ على الموضوعية والنزاهة والحيادية.

وتتطلب الحاجة الملحة لحماية المدنيين في حالات النزاع أن يتخذ المجتمع الدولي ومجلس الأمن إجراءات فعالة من شأنها حماية المدنيين في مدنهم ومخيمات نزوحهم من الهجمات والاعتداءات التي يتعرضون لها وتطال مناطق عديدة حول العالم، بما في ذلك جراء الجرائم والهجمات الإرهابية التي ترتكبها الميليشيات الحوثية بحق المدنيين والأعيان المدنية في اليمن والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، والتي تشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وتهديدا حقيقيا للمنشآت المدنية الحيوية وإمدادات الطاقة واستقرار الاقتصاد العالمي وتقويض الأمن والسلم الإقليميين والدوليين.

ويمثل الهجوم الحوثي المستمر لأكثر من ١١ شهرا على مدينة مأرب، التي تأوي ٤ ملايين نسمة، منهم أكثر من مليوني نازح، أحد أبرز الأمثلة على الخطر الذي يهدد حياة وسلامة المدنيين في حالات النزاع. وعلى الرغم من دعوات هذا المجلس والإدانات العديدة التي أطلقها المجتمع الدولي لوقف المجازر الحوثية بحق اليمنيين، واصلت الميليشيات الحوثية استهداف المدنيين والأعيان المدنية بالقذائف التسيارية والطائرات المسييرة وغيرها من الأسلحة الثقيلة التي خلفت مئات القتلى وآلاف الجرحى، أغلبهم من النساء والأطفال، ودمرت المدارس والمستشفيات ودور العبادة في انتهاك لكافة القوانين والأعراف الدولية.

وقد امتدت الجرائم الحوثية بحق المدنيين إلى اتخاذ السكان رهائنا في مدن وقرى كاملة واستخدامهم دروعا بشرية واستخدام المدارس مخازنا للأسلحة والمباني الحكومية مراكزا للاعتقال وأسطح المنازل لقتل المدنيين واستهدافهم.

الدولة المضيفة. فحماية المدنيين جهد مكمل لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ويتطلب تحقيق هدفه اتباع نهج شامل ومتكامل فيما بين العناصر المدنية والشرطة والعسكرية جيش والقائمة على السجون، بالتنسيق مع السلطات الوطنية والمجتمعات المحلية والمنظمات الإنسانية المعنية من أجل تهيئة بيئة توفر الحماية للمدنيين والحفاظ عليها.

وتدرك غواتيمالا أن مسؤولية التنفيذ الفعال للولايات، بما فيها حماية المدنيين، تقع على عاتق جميع الأطراف وتتوقف على عدة عوامل حاسمة منها، في جملة أمور، وضع ولايات محددة جيدا وواقعية وقابلة للتحقيق؛ وتوافر الإرادة السياسية والقيادة والأداء والمساءلة على جميع المستويات؛ وإتاحة الموارد والأصول الكافية للتنقل؛ وتوفير الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والأفراد المدنيين المدربين تدريباً جيداً والمجهزين تجهيزاً مناسباً؛ وتوافر القدرات على تقييم التهديدات التي يتعرض لها المدنيون.

وتعرب غواتيمالا عن قلقها إزاء زيادة عدد الحوادث التي تقع باستخدام أجهزة متفجرة يدوية الصنع في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي، وكذلك أثرها السلبي على حماية المدنيين وأمن قوات حفظ السلام، مما يؤدي إلى ضرورة زيادة الاستثمار في التخفيف من حدة التهديدات وتقليل استخدام هذا النوع من الأسلحة. ومن ناحية أخرى، ترى غواتيمالا أن عمليات الانتقال الناجحة في بعثات السلام تتطلب عملية تخطيط متكاملة تجمع بين الجهات الفاعلة في منظومة الأمم المتحدة والدولة والمجتمع المدني، فضلا عن المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، تلاحظ غواتيمالا بقلق التجربة السلبية للانتقال من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي إلى بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي. ونرى أنه يجب علينا أن نتعلم من تجارب بعثات السلام السابقة وإخفاقاتها.

وترى غواتيمالا أنه يمكن تحسين ولاية حماية المدنيين من خلال إدراك التحديات الرئيسية في حالة كل بلد وإعطاء الأولوية للالتزامات السياسية والشراكات وتعزيز الأداء والمساءلة وإتاحة الموارد الكافية. وستواصل غواتيمالا توفير قوات خاصة وأفراد بصفة عامة للمشاركة

وأبرز مثال على ذلك هو عسكرة الميليشيات الحوثية لمدينة الحديدة وباقي مدن الساحل الغربي وتحويلها إلى مناهات من الألغام التي تعيق عمل المنظمات الإنسانية وتهدد حياة المدنيين. وآخر مثال على ذلك وفاة طفلين وإصابة طفل ثالث، جراء انفجار لغم زرعه الميليشيات الحوثية في مدينة حيس في الحديدة يوم أمس.

وما كان للحرب أن تستمر ولا لآلاف المدنيين أن يسقطوا ضحايا، لولا الدعم العسكري الذي يقدمه النظام الإيراني المارق وحزب الله اللبناني للميليشيات الحوثية لاستهداف المدنيين والأعيان المدنية. إن إمداد النظام الإيراني للحوثيين بالأسلحة، بما في ذلك القذائف التسيارية يمثل انتهاكا صريحا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، لا سيما القرارين ٢٢١٦ (٢٠١٥) و ٢٢٣١ (٢٠١٥)، واستخفافا بجهود المجتمع الدولي لحفظ الأمن والسلام الإقليميين والدوليين.

وبالتالي، فإن جهود هذا المجلس لحماية المدنيين، خصوصا في بلدي اليمن، لا بد أن تُترجم من خلال تنفيذ قرارات هذا المجلس الموقر واتخاذ موقف حاسم لردع ومحاسبة منتهكي هذه القرارات ومنع تهريب الأسلحة التي تُستخدم لإطالة أمد الحرب ومقاومة الأزمة الإنسانية في اليمن وسفك دماء الأبرياء من المدنيين بشكل يومي وعرقلة إحراز أي تقدم في عملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة لإنهاء الأزمة اليمنية وتحقيق السلام العادل والمستدام المبني على مرجعيات الحل السياسي المتفق عليها، ذلك السلام الذي يطمح إليه كافة أبناء الشعب اليمني.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل غواتيمالا.

السيد لام باديبيا (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): تشكر غواتيمالا الرئاسة النرويجية لمجلس الأمن على عقد المناقشة المفتوحة اليوم بشأن "الحروب في المدن: حماية المدنيين في البيئات الحضرية"، وكذلك مقدمي الإحاطتين على إحاطتهما.

ترى غواتيمالا، بصفتها من البلدان المساهمة في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، أن المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين، فضلا عن حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، تقع على عاتق

ومن شأن منظومات الأسلحة الحديثة هذه، إلى جانب آلية تخفيف سليمة، المساعدة في التقليل إلى أدنى حد من الخسائر في أرواح المدنيين أثناء النزاعات المسلحة، إن لم يكن تجنبها. ومع ذلك، فإن قرار استخدام الأسلحة للحصول على ميزة عسكرية يجب أن يأخذ القوانين المحلية والالتزامات القانونية الدولية في الاعتبار تماما. ولذلك، تؤيد الفلبين اعتماد نهج شامل لتخفيف الأضرار التي تلحق بالمدنيين بوصفه مسألة سياساتية دولية، مع التزام قوي لا لبس فيه من جانب الدول الأعضاء.

ثالثا، تلتزم الفلبين بمبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال في تقديم المساعدة الإنسانية. فنحن نحترم اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية ونقيد بها ونعيد التأكيد على التزام أطراف النزاعات المسلحة باحترام القانون الدولي الإنساني وضمأن احترامه في جميع الظروف. وتسلط قوانيننا الوطنية الضوء على التزام الفلبين القوي بتنفيذ اتفاقيات جنيف على الصعيدين الوطني والمحلي.

ومن المهم كذلك تعزيز التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والبلدان المضيفة بشأن التخطيط للطوارئ وتبادل المعلومات وتقييم المخاطر فيما يتعلق بأمن موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها.

وبناء على الدروس التي خرجنا بها من حصار مراوي عام ٢٠١٧، تجبرنا الحاجة إلى حماية المدنيين في السياقات الحضرية على اتباع الخيارات التكتيكية الصحيحة في سياق الحلول السياسية طويلة الأجل.

في الختام، فإن استخدام منظومات الأسلحة المتقدمة، مقترنا بالتركيز الشديد على المساعدة الإنسانية واحترام القوانين المحلية والدولية والسيادة، من شأنه أن يسمح لنا بحماية المدنيين في المناطق الحضرية على نحو أفضل.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى البعثة الدائمة للنرويج على تنظيم هذه المناقشة الرفيعة المستوى الهامة بشأن موضوع "حماية المدنيين في النزاع المسلح:

في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام التي لديها ولايات لحماية المدنيين بأعلى مستوى من الفعالية والكفاءة، وبالتالي نفي بالتزامنا غير المشروط بالمساهمة بنشاط في صون السلام والأمن الدوليين والحفاظ عليهما

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الفلبين.

السيد بينارندا (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): نهى النرويج على رئاستها لمجلس الأمن هذا الشهر، ونشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة الهامة اليوم. وقد تشرفنا هذا الصباح بحضور فخامة رئيس الوزراء يونس غار ستور في المجلس. تأتي حماية المدنيين في صدارة عمليات حفظ السلام وفي محورها. وحيث أن التهديدات الأمنية، سواء كانت تقليدية أو غير متناظرة، لا تزال تتطور من حيث بيئات العمليات وفي سياق جائحة، فلا يمكن المبالغة في تقدير المخاطر التي تشكلها على السكان المدنيين. وثمة أمر واضح، وهو أن النجاح في عمليات حفظ السلام يجب أن يقاس بمدى نجاحنا في حماية المدنيين.

وأود أن أسلط الضوء على أربع نقاط اليوم.

أولا، نحث البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة على إيلاء الأولوية لحماية المدنيين المعرضين للخطر باستخدام جميع الوسائل اللازمة عند الاقتضاء، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، ولايات البعثات والقانون الدولي المنطبق. ويجب أن تكون التوقعات المتعلقة بمهام الحماية موجزة وواضحة وأن ترتبط بالاستراتيجيات السياسية في الميدان وأن تركز على الوقاية. وكذلك نشيد بإسهامات الحماية غير المسلحة للمدنيين في عمليات حفظ السلام.

ثانيا، يجب التعامل مع الحرب الحديثة في السياقات الحضرية بموقف أكثر استباقية، وذلك باستخدام منظومات أسلحة متطورة مصممة لعمليات عسكرية تتصف بالفعالية والمسؤولية. ويشكل وجود منظومة متطورة للذخائر الموجهة، مقترنة بقدرات مصممة جيدا على الاستهداف الدقيق، أداة فعالة للتصدي لتحديات الحرب الحضرية الشديدة الثقل والتعقيد.

وفي العام الماضي، أصدرت باكستان ملفاً شاملاً يستند إلى بحث جيد يغطي روايات، تدعمها أدلة صوتية ومرئية، عن ٤٣٢ ٣ قضية جرائم حرب ارتكبتها كبار ضباط قوات الاحتلال الهندي منذ عام ١٩٨٩. وتدعو مجلس الأمن إلى أن يحيط علماً بالأدلة الدامغة على تلك الجرائم وأن يحاسب المسؤولين والأفراد الهنود المسؤولين عن هذه الجرائم وعن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني.

إن الهند ليست ضحية للإرهاب؛ إنها أسس الإرهاب في جنوب آسيا. وباكستان هي التي عانت من الإرهاب في العمليات التي تمت منذ عام ٢٠١٤. وقد طهرنا أراضيها من الجماعات الإرهابية. ويتمثل التحدي الرئيسي الذي يواجهنا في استمرار الهجمات الإرهابية التي تمولها وتدعمها جارتنا الهند، بما في ذلك من أراضي أفغانستان.

فبدعم نشط من وكالات الاستخبارات الهندية، نفذت حركة طالبان الباكستانية وجماعة الأحرار الإرهابيان أكثر من ١٠٠٠ هجوم إرهابي عبر الحدود ضد أهداف عسكرية ومدنية باكستانية في عام ٢٠٢٠ وحده. ومولت الهند ودعمت كيانات إرهابية مدرجة في قائمة مجلس الأمن لتنفيذ هجمات إرهابية عبر الحدود ضد أهداف عسكرية ومدنية باكستانية، بما في ذلك سوق كراتشي للأوراق المالية في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٢٠ وفي لاهور في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٢١، فضلاً عن قتل مهندسين صينيين وباكستانيين في موقع سد داسو في ١٤ تموز/يوليه ٢٠٢١.

وفيما يتعلق بالإبادة الجماعية، أود أن ألفت الانتباه إلى المذبحة التي ارتكبت بحق المسلمين في نيو دلهي في شباط/فبراير ٢٠٢٠، والإعدام شبه اليومي والقتل المستهدف للمسلمين الذين يزعم أنهم أكلوا لحم البقر، والهجمات الـ ٤٠٠ على الكنائس المسيحية في العام الماضي، والدعوات المفتوحة إلى الإبادة الجماعية ضد مسلمي الهند التي أصدرها كهنة أيديولوجية هندوتفا المتطرفون قبل أسبوعين.

ويجب على مجلس الأمن أن يعير الانتباه لما يقوله السيد غريغوري ستانتون، رئيس منظمة رصد الإبادة الجماعية، الذي حذر الأسبوع الماضي من أن،

الحرب في المدن - حماية المدنيين في السياقات الحضرية". كما نرحب بمشاركة رئيس وزراء النرويج في هذه المناقشة. ونشكر الأمين العام ورئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر وغيرهما من المحاورين على إحاطاتهم الثاقبة.

كان المدنيون دائماً الضحايا الرئيسيين للحرب، حيث يتعرضون للإبادة الجماعية والهجمات العشوائية على مدنها والترحيل والاختطاف والنهب والاعتقال، الأمر الذي غالباً ما يؤدي إلى خسائر فادحة في أرواح المدنيين. ولذلك، فإن حماية المدنيين أثناء النزاع المسلح هي حجر زاوية للقانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف. ويتعلق السؤال بكيفية حماية المدنيين عندما يكون قمع المدنيين هو عين هدف العمليات العسكرية. ويحدث ذلك عندما تلجأ قوات الاحتلال الاستعمارية والأجنبية إلى الحرمان القسري من حق الشعوب في تقرير المصير ومحاولة إدامة احتلالها غير المشروع.

ويتجلى ذلك بوضوح في جامو وكشمير التي تحتلها الهند بصورة غير قانونية. ففي ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩، قتلت قوات الاحتلال الهندي ٥٢ مدنياً كشميرياً في مذبحة غاوكدال الشائنة في سريناغار. ومنذ ذلك الحين، وفي العقد التالي، قتلوا ٩٦ ٠٠٠ كشميري ورمّلوا حوالي ٢٣ ٠٠٠ امرأة واغتصبوا أكثر من ١١ ٢٥٠ امرأة وفتاة ودمروا أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ مسكن، بما في ذلك المدارس والمنازل.

ومنذ ٥ آب/أغسطس ٢٠١٩، تتركز ٩٠٠ ٠٠٠ من القوات الهندية في كشمير التي تحتلها الهند - في كل مدينة وبلدة وقرية وحي - لفرض ما وصفه قادة الهند أنفسهم "بحل نهائي" لجامو وكشمير. وتنفذ تلك القوات عمليات تطويق وتفتيش ومواجهات وهمية لقتل الأبرياء من الشباب الكشميري خارج نطاق القضاء؛ وتقرض عقوبات جماعية لتدمير وحرق أحياء كشميرية ومراكز حضرية وقرى بأكملها؛ وتهاجم المتظاهرين السلميين بالذخيرة الحية، بما في ذلك البنادق الهوائية التي أعمت مئات الأطفال الكشميريين؛ وتحتجز تعسفاً ١٣ ٠٠٠ من الصبية الكشميريين الصغار الذين تعرض الكثير منهم للتعذيب؛ وهي بصدد تغيير ديموغرافية كشمير المحتلة من ولاية ذات أغلبية مسلمة إلى إقليم ذي أغلبية هندوسية.

وندعو باكستان إلى إخلاء جميع المناطق الخاضعة لاحتلالها غير القانوني فوراً.

وترغب الهند في إقامة علاقات حسن جوار طبيعية مع جميع البلدان، بما فيها باكستان، وهي ملتزمة بمعالجة المسائل المتعلقة، إن وجدت، على الصعيد الثنائي وبالوسائل السلمية، ووفقاً لاتفاق سيملا وإعلان لاهور.

لكن لا يمكن إجراء أي حوار هادف إلا في جو خالٍ من الإرهاب والعداء والعنف. ويقع على عاتق باكستان عبء تهيئة مثل هذه الأجواء المؤاتية. وحتى ذلك الحين، ستواصل الهند اتخاذ خطوات حازمة وحاسمة للتصدي للإرهاب عبر الحدود.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): طلب ممثل باكستان الكلمة للإدلاء ببيان آخر. السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): لقد كرر ممثل الهند أقواله البالية جداً. وحقيقة الأمر هي أن الإرهاب في جنوب آسيا ينبع من الهند. وقد رعو الإرهاب في بنغلاديش وسري لانكا وباكستان وجميع الدول المجاورة الأخرى، وسيشهد التاريخ على ذلك.

وفيما يتعلق بجامو وكشمير، فإنه إقليم ينبغي لشعبه أن يقرر مصيره، كما ذكر مجلس الأمن، من خلال استفتاء حر ونزيه يجري تحت رعاية الأمم المتحدة. وهو ليس جزءاً لا يتجزأ من الهند. وإذا نظر المرء إلى أي خريطة للأمم المتحدة، فإنه يوصف بكونه "إقليم متنازع عليه". إنه إقليم محل نزاع وبالتأكيد ليس جزءاً من الهند.

وسأختتم بياني بطرح سؤالين على الممثل الهندي.

أولاً، هل تؤيد الهند المادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة وتعمل بها، وهي التي تنص على ما يلي:

"يتعهد أعضاء الأمم المتحدة بقبول قرارات مجلس الأمن

وتنفيذها وفق هذا الميثاق."

هل تؤيد الهند هذه المادة من الميثاق؟

"الإبادة الجماعية يمكن أن تحدث في الهند."

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): طلب ممثل الهند الكلمة للإدلاء

ببيان آخر. وأعطيه الكلمة.

السيد رافيندران (الهند) (تكلم بالإنكليزية): إنني ملزم بأخذ الكلمة مرة أخرى ليس إلا لأن ممثل باكستان اختار أن يلوث مجلس الأمن بملاحظاته البافلوفية والتافهة ضد بلدي. وفي حين أن بيانه يستحق احتقارنا الجماعي، من المهم بالنسبة لي أن أضع الأمور في نصابها. وهذه ليست المرة الأولى التي يسيء فيها ممثل باكستان استخدام المنبر الذي توفره الأمم المتحدة لنشر دعاية كاذبة وخبيثة ضد بلدي، بينما يسعى عبثاً إلى تحويل انتباه العالم عن الحالة المحزنة لبلده، حيث يتمتع الإرهابيون بمطلق الحرية فيما تنقلب حياة الناس العاديين، خاصة الذين ينتمون إلى الأقليات، رأساً على عقب.

وتدرك الدول الأعضاء تمام الإدراك أن لباكستان باعاً طويلاً ثابتة في إيواء الإرهابيين ومساعدتهم ودعمهم بنشاط. وهذا بلد معترف به عالمياً بوصفه راعياً للإرهاب، ولديه سجل مشين في استضافة أكبر عدد من الإرهابيين الذين يحظرهم مجلس الأمن إلى حد أن معظم الهجمات الإرهابية في جميع أنحاء العالم اليوم لها جذورها بشكل أو بآخر في باكستان. وقد وُصف رئيس وزراء بلده ووزير خارجيته بكونهما من مؤيدي الإرهابيين، بمن فيهم أسامة بن لادن، لكنهما لا يزالان يواصلان السير على نفس الطريق دون رادع.

إننا نناقش حماية المدنيين اليوم. وأكبر تهديد للمدنيين يأتي من الإرهابيين. وكما ذكرنا سابقاً، فإن مرتكبي الهجوم الإرهابي الشنيع الذي وقع في مومباي في عام ٢٠٠٨ ما زالوا يحضون برعاية الدولة التي يمثلونها.

واسمحوا لي أن أكون قاطعاً بشأن موقف الهند. إن إقليم جامو وكشمير ولاداخ الاتحاديين كانا ولا يزالان وسيظلان دائماً جزءاً لا يتجزأ من الهند، بغض النظر عما يؤمن به ممثل باكستان أو يتوق إليه. ويشمل ذلك المناطق التي تقع تحت الاحتلال غير القانوني لباكستان،

ثانياً، هل يدين قادة الهند الدعوة إلى الإبادة الجماعية ضد المسلمين التي صدرت في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١ في هاريديوار في ولاية أوتارخاند؟ هل تدين الحكومة الهندية تلك الدعوة إلى الإبادة الجماعية؟

وهذان هما سؤالاي.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): قبل أن أختتم الجلسة، أود أن أشكر مرة أخرى جميع المشاركين الذين انضموا إلينا اليوم. وأود أيضاً أن أشكر الدول الأعضاء التالية، التي قدمت حتى الآن بيانات خطية بشأن موضوع مناقشة اليوم: أذربيجان، جمهورية كوريا، رواندا، سان مارينو، ميانمار. وستكون البيانات التي سنتلقاها بنهاية اليوم جزءاً من تجميع البيانات التي أدلي بها خلال هذه الجلسة.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٠.